الفصل الحادي عشر

رؤية إستراتيجية للتعليم في الوطن العربي

أن العرب اليوم يعيشون حالة عجز أمام التحديات العلمية التي يطرحها العصر، بعد أن كانوا مصدرا لنشر العلم والمعرفة في كل رجا من إرجاء المعمورة، فهم الآن مجرد مجموعات بشرية تحيي علي ماض خلفه الأجداد وتوقف عنده الأحفاد فلم يضيفوا إليه إلا قدرا ضئيلا، حتى غدوا مجرد مستهلكين لما ينتجه ويقدمه لهم الآخرون، أي عالة علي الآخرين[1].

أن إصلاح نظام التعليم لا يكون بالاحتجاج علي الواقع ولا عدم الرضا عن النتائج والمقارنة مع الآخر واستيراد مناهجه وفلسفته التربوية والسير علي طريقته ولا بالافتخار بالماضي ومآثره لإخفاء نقص في النفوس وكسل في العقول. أنما يكون الإصلاح بالدراسة الميدانية بمناهج البحث الحديثة وتحديد موطن الخلل ودراسة أسبابه مع وضع خطة متأنية في زمن كاف وعدم استعجال النتائج، لأن التربية والتعليم تعتبر من الصناعات الثقيلة التي لا تظهر نتائجها في جيل واحد، لان الإنسان هو أداتها وموضوعها، فيجب أن تعطي الخطط التعليمية فرصتها من الزمن الكافي، و يقوم بها أهل الخبرة والاختصاص و أصحاب العزائم العظيمة والهمم العالية وخلاصة الكفاءات مع توفير أفضل الإمكانيات وأعظم الميزانيات.

لا يختلف اثنان علي أن (نوعية) مستقبل أي أمة تتوقف إلي حد كبير علي نوعية نظامها التعليمي، لذلك فأن العملية التربوية والتعليمية تعد أهم وأخطر عملية في بناء أي مجتمع، لذلك فهي أهم الجوانب التي يجب مراعاتها

عند هندسة المستقبل فيجب الأيستأثر بها شخص مهما كان أو مؤسسة أو وزارة أو تخصص أو جماعة أو فئة، فهي عملية متراكبة متراكمة ومستمرة تتطلب الكثير من التشاور والتخطيط وفحص الناتج من قبل كافة المتخصصين في العلوم الاجتماعية والإنسانية.

لذلك ينبغي – في هذه المرحلة الحرجة بالذات– الاهتمام البالغ المتواصل بالعملية التربوية والتعليمية، والاستمرار في المراجعة وإعادة النظر والتقويم والنقد، وإيجاد البديل الملائم المنطلق من عقيدتنا مرجعيتنا الإسلامية، مع العلم بأن الاجتهاد الخاطئ لا يجوز أن يوقف بذل الجهد للارتقاء بالتعليم. وإبقاء ملف التعليم دائما مفتوح لمزيد من النظر والتقويم والمراجعة والمشاورة والنقد واقتراح البدائل والإفادة من التجارب. و أصلاح التعليم يحتاج لأكثر من بحث وأكثر من باحث[2].

يري معظم خبراء التعليم أن أي خطة لإصلاح التعليم عامة والجامعي خاصة لها أركان ثلاثة لابد من توافرهم، وهم:

1- **المرجعية:** وهي الأيديولوجية التي تضم الفلسفات والقيم والمبادئ العامة، التي تقوم عليها العملية التعليمية ويستند عليها في تحديد الأهداف المرجوة. وغالبا هي القيم العليا السائدة في المجتمع[3]

2- **الأهداف:** الغايات التي يرجى ويرمي تحقيقها والمتمثلة في تحقيق تنمية حقيقة للمجتمع، وهي عبارة عن (استبصار سابق ومقدم لجملة النتائج والغايات التي يمكن تحقيقها في ظل الإمكانيات المتاحة) وهي النواة الأساسية التي تتحرك في نطاقها عملية الإصلاح والتطوير للنظام التعليمي[4].

3- **البيئة:** وهي المجتمع الذي سوف تطبق فيه خطة التطوير أو عملية الإصلاح والذي يراد إصلاحه وتطويره، أي المكان الذي يقيم فيه الشخص المستهدف بالتعليم والإصلاح [5].

يميل بعض الباحثين لحصر أركان خطة التطوير في ثلاثة عناصر تتمثل في الأهداف والوظائف والمكونات، مع استبعاد المرجعية أو الأيديولوجية التي تنطلق بناء عليها ومنها خطة التطوير والإصلاح، وهذا الرأي يجافي الصواب، لأن المرجعية قد تكون غير ظاهرة في الخطة، ولكن ليس معني هذا أنها غير موجودة، لأنها المشكاة التي تبني عليها الأهداف والغايات المرة من الخطة[6].

ونحن نري أن خطة الإصلاح المستقبلية لتطوير التعليم الجامعي تقوم علي أربعة عناصر رئيسية تتمثل في المرجعية والبيئة والأهداف والمكونات، وغياب أي ركن من هذه الأركان تفقد خطة التطوير والإصلاح جدواها وفائدتها وتصبح غير ذات جدوى، فهذه العناصر هي الأساس الذي تتكون منه أي خطة لإصلاح وتطوير التعليم سواء الجامعي أو قبل الجامعي.

فالمرجعية هي القاعدة التي تنطلق منها الأفكار والمشكاة التي تخرج علي أساسها الأهداف والغايات، والبيئة هي المجتمع المراد تطبيق الخطة فيه، فلا يتصور وجود خطة لإصلاح التعليم غير موجهه لبيئة معينة، علما بأن ما يصلح لبيئة معينة لا يصلح لأي بيئة، فالسبب الأساسي الذي أدي إلي فشل السياسات التعليمية في الوطن العربي أنها ولدت في بيئة مغايرة ومختلفة عن تربة وبيئة الوطن العربي، كما أن البيئة هي التي تعطي المعطيات التي تقوم بها وعليها الخطة، والأهداف تتمثل في الغايات المراد تحقيقا من وراء هذه

الخطة، ولا يتصور وجود خطة أو عمل بلا أهداف، ومكونات الخطة من المنطقي وجودها حتى يمكننا القول بوجود خطة للتطوير و الإصلاح.

إن أي خطة لتطوير التعليم الجامعي أو غيره، تفقد أي ركن من هذه الأركان كأن تغيب عنها المرجعية السائدة في المجتمع المراد تطوير تعليمه، لا تنتج ثمرتها المرجوة وتكون وبالا علي عدة أجيال في هذا المجتمع، وتفضي إلي تدهور خطير في هذا المجتمع، وهذا ما حدث في المجتمع العربي، أستورد خططا وضعت لبيئات مغايرة لبيئته، فكانت النتيجة أن العرب احتلوا مؤخرة الأمم بعد أن كانوا أئمة وقادة وقيادة.

فخطط التطوير للمنظومة التعليمية في مجتمع ما لا بد أن تكون نتاج معطيات ومنتجات وأفكار هذا المجتمع الذي يقوم علي مرجعية ما، فالنظم التعليمية الغربية لا تصلح للمجتمعات العربية لأنها خلقت لبيئة مغايرة لها من المعطيات والأفكار التي تخالف بل وتناقض أفكار ومعطيات البيئة العربية، فالنظم التعليمية لا تستورد وتستهلك مثل البضائع والأجهزة المنزلية لأنها تتفاعل مع المجتمع بمعطياته وأفكاره ومرجعيته والقيم السائدة في هذا المجتمع.

فالنظام التعليمي المستورد يحمل بين طياته العديد من الآفات القاتلة أو الفيروسات التي تقضي علي آليات مقاومة المجتمع المستورد، فينهار المجتمع وأهم هذه الآفات هي[7]:

أولا – الانطلاق من مرجعية غريبة عن المجتمع المستورد وعن بيئة المتعلم وظروفه وتاريخه.

ثانيا – اختلاف الأهداف المراد تحقيقها من وراء تطبيق النظام التعليمي.

ثالثا – التجاهل التام لتركيبية بيئة المتعلم الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والجغرافية، فهو يسقط مشاكل غريبة علي البيئة المستوردة.

سوف نقوم بإلقاء المزيد من الضوء علي هذه الآفات.

أولا :– الانطلاق من مرجعية غريبة عن المجتمع المستورد وعن بيئة المتعلم وظروفه وتاريخه: فالنظم التعليمية الغربية لا تصلح للدول العربية لكونها نظم علمانية لا دينية (تجريبية بحته) لا تستند إلي مرجعية دينية فهذه النظم تنكر وتهمل كل ما هو غيبي ولا تعترف إلا بالمحسوس المدرك فقط [8]، فهي تعتنق الفكرة العلمانية وتأخذها موجهة للعملية التعليمية رسالة وأهدافا، فهي تفصل التعليم في جميع مراحله عن القيم والمبادئ الدينية، أيمانا بعدم صلاحيتها لتوجيه العملية التعليمية وإرشادها، علي خلفية وجود صراع مرير بين الدين والعلم، وذلك ناتج عن الظروف التاريخية التي عايشتها أوربا في العصور الوسطي من خلاف كبير بين الكنيسة والعلماء. وهو ما لم يحدث في المجتمعات العربية، فلم يحدث خلاف بين الإسلام وبين العلماء بل العكس هو الذي حدث، فالمسلمون الأوائل كانوا قادة وعلماء وسبب نهضة أوربا.

فالنظم الغربية التعليمية تهدف لإيجاد مواطن مادي مستهلك كل همه الاستمتاع بكل ما يقدر عليه من ملذات الدنيا وشهواتها، أما الإسلام فيحرص علي بناء المسلم الصالح المصلح الذي يفقه الدين ويفهم العصر ويعي مسئوليته الإنسانية، مع إدراك المتغيرات العالمية والتبصر بأسبابها، ومعرفة كيفية التعامل معها في إطار ونطاق الدور المنوط به تجاه نفسه وأمته والإنسانية، كما أن المسلم مطالب باستيعاب الواقع وبناء العقلية المنهجية التي تدرك السنن الناظمة للحياة وتقرأ جيدا الحركة التاريخية، مع الاعتبار بتجربتها والتجارب الأخرى من خلال المعايير التي اكتسابها من معرفة الوحي في الكتاب والسنة النبوية وعطاء الخلافة الراشدة. فالمسلم يدرك أن التربية والتعليم هي السبيل الأوحد للإصلاح والبناء والنهوض والتطوير والتغيير،

وإقامة مجتمعات المستقبل.

علمانية التعليم في الغرب جزء من علمانية الحياة الغربية في كافة جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية والأخلاقية، وذلك لإقصاء الدين الكنسي وقساوسته عن جميع جوانب الحياة بسبب ما حواه هذا الدين من انحرافات في العقيدة والشريعة نتيجة تجاوزات الكنيسة وفساد ممثليه من رجال الدين وجهالتهم، بحيث أصبح هذا الدين الكنسي مفسدا للحياة ومعطلا لحركاتها ومفسدا للعقول ومانعا للتفكير السليم، ونتج عن ذلك وجوب نبذ هذا الدين والانسلاخ منه إذا أرادت أوربا تقدما وحضارة، وقد فعلت أوربا ذلك، ولم يحدث هذا بين الإسلام والعرب.

وهناك طائفة من النظم التعليمية الغربية (الشيوعية سابقا) تعتنق مرجعية مادية جدلية، تقوم علي أن المادة الشيء الأصيل في هذا الكون، وأن كل ما في الكون منبثق من المادة ومحكوم بقوانينها ولا وجود للكون خارج المادة، فالمادة هي الخالق الذي أنشأ الحياة والإنسان وكل ما في هذا العالم من أفكار ومشاعر وعواطف، فالمادة هي المرجعية العليا التي توجه أهداف العملية التعليمية في كافة مراحلها، وقد مرت دول أوربا الشرقية (الشيوعية) بظروف مماثلة لما مرت به أوربا الغربية.

وتقوم مرجعية المادية الجدلية علي أساس مادي بحت ووجود تناقض في طبيعة المادة وفي كل ما ينتج عنها من مخلوقات وكيانات، فهي تنظر إلي القيم والمبادئ باعتبارها نتيجة الأوضاع الاقتصادية السائدة في المجتمع في فترة معينة من الزمن لذلك فهي متحركة غير ثابتة وتتطور بتطور الوضع المادي في المجتمع، فلا توجد مبادئ وقيم ثابتة أبدية، بناء عليه فلا يتأسس النظام

التعليمي هنا علي أي مبدأ أو قيمة إنسانية، لأن هذه الأمور كلها متغيرة ومرتبطة بالأوضاع الاقتصادية التي هي من صنع المادة.

والحقيقة أن هذه المرجعية المادية الجدلية قد نشأت ردة فعل علي الفكرة الرأسمالية التي نشأت في أوربا الغربية، والتي تقوم علي تقديس الملكية الفردية وجعل الفرد محور ارتكازها وجل اهتمامها، لذلك انطلقت الشيوعية من فكرة أن الملكية الفردية هي أساس كل شر ومنبع كل جهل وتخلف، وأنها تؤدي إلي صراعات بين طبقات المجتمع فتدمر المجتمع وتهدر طاقاته، لذلك يجب الرجوع بالناس للملكية الجماعية، لكي تتخلص البشرية من هذه الصراعات وتعيش في سلام، فالمادة هي المرجعية وما عداها خرافة[9] ولذلك أطلقوا علي الغيب (خرافة الميتافيزيقا) وان الدين أفيون الشعوب.

ورغم أن الشيوعية انهارت كمرجعية سياسية وألقيت في مزبلة التاريخ، إلا أن الأيديولوجيات لا تموت في المجتمعات بسرعة، بل تظل باقية لفترات طويلة تحكم القيم والمبادئ في المجتمعات التي كانت تعتنقها، فالمجتمعات لا تتغير ما بين يوم وليلة وخاصة في الأيديولوجيات والمرجعيات، فالمرجعيات نتيجة تفاعل وهضم كافة العناصر التي تتكون منها المجتمعات فتحمل عبق التاريخ ومناخ البيئة وتضاريس الجغرافيا، لذلك لازالت هناك نظم تعليمية تستند لهذه الأيديولوجية.

هناك اتفاق بين المرجعتين العلمانية والمادية الجدلية في إقصاء الدين عن الحياة عامة و النظم التعليمية خاصة إلا أنهما اختلفا في أن الأولي لم تقصيه عن الحياة الخاصة للفرد وجعلته شأنا فرديا خالصا، أما الثانية فقد أقصته عن كافة جوانب الحياة ولا حتى في حياة الأفراد الشخصية، فلا مكان

للدين في أي جانب من جوانب الحياة في المرجعية المادية الجدلية. وقد وصلت المجتمعات التي أخذت بهاتين المرجعتين إلي حافة الهاوية بل انهارت المادية الجدلية بالدول الشيوعية[10].

إن نظرة فاحصة للنظم التعليمية السائدة في الوطن العربي تظهر بوضوح غربة مرجعيات هذه النظم عن المجتمع العربي بيئة وظروف وتاريخ، فهي نظم مستوردة وافدة علي المجتمع والبيئة العربية، غرسها الاستعمار وترك من يرعاها ويبذل كل غالي ونفيس يملكه المجتمع العربي في سبيلها ومن أجلها، رغم علم كافة أفراد هذا المجتمع علماء ومتعلمين وأميون أن هذه النظم التعليمية من بقايا الاستعمار، الذي لا يريد لهذا المجتمع أن ينهض ويتقدم. أي أنها وليدة بيئة مختلفة عن بيئة المجتمع العربي الذي كان الإسلام هو القيم والمهيمن علي كافة نواحي الحياة السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأخلاقية، فلم يحدث صراع مثلما حدث في الغرب، فالبيئة العربية مختلفة عن البيئة الغربية في كل ناحية من نواحي الحياة، فلم يعش العربي صراعا مع الدين الإسلامي بل حدث العكس فقد احتضن العرب الإسلام دينا ومنهجا للحياة، وسري الإسلام فيهم مسري الدم في الجسد.

لذلك ينبغي أن يكون الإسلام هو المرجعية والمشكاة التي تعتمد وتستند وترجع إليه النظم التعليمية في المجتمعات الإسلامية والعربية، حتى تؤتي ثمارها المرجوة، فلن ولم يصلح حال هذه الأمة إلا ما حصل حال أولها.

ثانيا :- اختلاف الأهداف المراد تحقيقها من وراء تطبيق النظام التعليمي: أن أي نظام تعليمي لا بد أن يكون له عدة أهداف يرجى تحقيقا من

وراء تطبيقه، وتنطلق وتخرج هذه الأهداف والغايات من المرجعية فهي بمثابة القاعدة التي تنطلق منها هذه الأهداف والغايات، وعادة يوجد هدف أسمي لأي نظام تعليمي يتمحور حوله النظام بجانب عدة أهداف ثانوية، والهدف الاسمي في النظم التعليمية هو الإنسان وخلق مواطن صالح يتحدد من خلال وبناء علي ما تنطق به المرجعية للنظام التعليمي.

فالنظم التعليمية الغربية تهدف إلي تكريس الاهتمام والمحافظة علي الملكية الفردية والدفاع عنها بكل مرتخص وغال، وهذا مبدأ لا منازعة فيه ولا مناقشة له فهي تعمل جادة علي غرس النزعة الفردية والاهتمام بالمصلحة الفردية في نفوس الأفراد، وعلي الفرد أن يكون جادا في تحقيق رغباته وشهواته المتعددة والمختلفة بكافة الطرق والوسائل المحرمة وغير المحرمة، فالغاية تبرر الوسيلة، من أجل ذلك أعتبر العمل في هذه المجتمعات مقدسا مهما قل شأنه لا لشيء إلا لأنه يحقق للفرد نفسه إشباع رغباته وشهواته، ويقاس نجاح العمل في الغرب بنتائجه المادية وما يدره من دخل مادي، كما تقاس قيمة القيم والمثل الإنسانية بما تحققه من كسب مادي. وإلا فلا مكان لها في تعاملات الأفراد داخل المجتمع.

فأن النظم التعليمية في هذه المجتمعات تصمم علي أن الحياة الدنيا هي الأساس عملا بالآية القرآنية (إن هي ألا حياتنا الدنيا نوت ونحيي فيها وما يهلكنا إلا الدهر) وذلك من وحي مرجعيتهم العلمانية التي أقصت الدين عن الدنيا فلا دور للدين في التوجيه والإرشاد، فالمرشد والدليل في هذه المجتمعات هي المصلحة الفردية بعيدا عن القيم والمبادئ والمثل الإلهية.

وتهدف النظم التعليمية التي كانت سائدة ولا زالت في أوربا الشرقية

التي تعتنق المادية الجدلية مرجعية لها، إلـي غـرس النزعـة الجماعيـة في نفـوس أفرادها لإنتاج مجتمع مادي ولكنه جماعي، عن طريق تقـديس الملكيـة الجماعيـة ومصادرة الملكية الفردية التي هي – في اعتقادهم – مصدر كل الشرور والآثام، ولا مكان هنا للقيم والمثل الدينية في أي مكان في المجتمع ولا في نفوس الأفراد، فلا وجود لها مطلقا، لأن وجودها يعتبر حجر عثرة في إقامة مجتمع مادي جمـاعي، ومثل هذه المرجعيات قتلت روح المبادرة والابتكار والإبـداع فأنتشـر الكسـل، لأن ثمار كد الكادح ليست له بل للمجتمع بأسرة.

مما سبق يبين أن الأنظمة التعليمية السـائدة في كـل المجتمعـات الغربيـة تهدف إلي تحقيق أهـداف ماديـة بحتـه مـن خـلال إنتـاج فـرد علمـاني مـادي ومجتمعات كذلك، وكلاهما خالي من القيم الدينية التي تغذي الـروح ترتقـي وتسمو بالإنسان، فهذه الأنظمة اختلفت في الهـدف الأسمـى والأعلـى ولكنهـا اتفقت علي المبدأ المتمثـل في خلـق إنسـان مـادي ومجتمعـات علمانيـة ماديـة، فالنظم الغربية ركـزت علـي الفـرد بينمـا ركـزت المجتمعـات الشـرقية علـي الجماعة، فالخلاف ينحصر في نقطة البدء، والنتيجة واحدة.

ولقد أدركت الشريعة الإسلامية الأهميـة القصـوى للتربيـة والتعلـيم، فجعلتها نقطة الانطلاق في المعالجـة والنهـوض والتغـيير والإصـلاح للواقـع، حيث يبدأ ذلك كله من نظم التربية والتعليم بمفهومها الواسع وتنتهي إليهـا، رغم أهمية نواحي الحياة الأخرى السياسية والاقتصادية فالتربية والتعليم هـي السبيل الأوحد للإصـلاح والتغـيير والنهـوض والتقـدم وإقامـة أي حضـارة أو مدنية.

من أجل ذلك لم يبدأ الوحي في الإسلام بالأمر بالدعوة إلي فرائض الدين، فلم تبدأ الدعوة الإسلامية بالأمر بالجهاد في سبيلها لأن الجهاد بلا علم يؤدي إلي هدر الطاقات في غير موضعها، كما لم تبدأ بالأمر بالعبادات (الشعائر) من صوم وصلاة وحج وزكاة، لأن الدعوة إلي العبادات بدون علم تقود إلي الشرك والوثنية والبدع وتكرس الجهل والتخلف، والدعوة للإسلام بدون علم دعوة بلا بصيرة وحكمة، فالعلم والتعليم والتربية هم المدخل الصحيح والوحيد لجمل الدين الإسلامي.[11]

يذهب البعض إلي وجود تعارض بين العلم وثقافته وبين الدين وشريعته، ظنا منهم أن المشتغلين بالعلم هم علمانيون أو ماديون وبالتالي فهم منحرفون، ويظهر خطأ ذلك واضحا جليا في العشرات من الآيات القرآنية والعديد من الأحاديث النبوية الشريفة التي تدعو إلي طلب العلم وإعمال العقل، فقد اعتبراهما الإسلام فريضتان من الفرائض التي يأثم ويذنب المسلم إذا تركهما و لم يحرص عليهما، وقال أحد العلماء (لا خير في علم بلا دين، ولا دين بلا علم)[12].

أن الإسلام يشكل دين الأغلبية في الوطن العربي، وكان ومازال وسوف يظل مصدر السعادة والرخاء والرفاهية والتقدم ليس للوطن العربي فقط ولكن للإنسانية جمعاء، كما أنه لا خلاف بينه وبين العلم ولا يناهض النفس البشرية ولا يحاربها، لأنه منزل من خالق الإنسان، والأكوان فلا تضاد ولا خلاف، بل توافق وانسجام وتناغم لا تجده في أي مرجعية من إبداع الإنسان، فالإسلام رسالة رب الناس وخالقهم إليهم، بين لهم فيه كيفية استعمار الأرض والعيش فيها بتوافق وتناغم ووفاق وليس بالحرب والصراع

مع الطبيعة التي خلقت من أجل الإنسان وليست هي التي خلقته، كما أنها لا تقوم علي الصدفة البحتة بل خلقت علي أسس ونظريات علمية متقنة لا مكان للصدفة البحتة فيها.

لذلك يجب بناء نظام تعليمي يصدر عن مرجعية إسلامية، مرجعية الوحي الإلهي الكامل في ضبط القيم وتحديدها، وعن مرجعية العقل الإنساني الجزئي المدرك للفطرة والسنن الكونية والتعامل معها بقبس إلهي، هادفا من ذلك إعداد فرد صالح ومجتمع صالح متكاملا بين الوحي الإلهي والعقل الإنساني السليم، بدلا من النظم التعليمية المستوردة الوافدة.

ثالثا:- التجاهل التام لتركيبية بيئة المتعلم الاجتماعية والاقتصادية والنفسية، فهو يسقط مشاكل غريبة علي البيئة المستوردة:

النظم التعليمية الوافدة وضعت لتطبق في بيئتها فلا تصلح لغير بيئتها، لأنها صدرت بناء علي المعطيات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والجغرافية للمتعلم، وهذه المعطيات الفكرية وغيرها تختلف من مكان لأخر ومن مجتمع لأخر، فما يصلح لمجتمع لا يصلح لغيره، بل قد يكون وبالا علي هذا المجتمع وهو ما حدث في الوطن العربي، حيث خرجت النظم التعليمية الوافدة أجيالا منفصلة تماما عن واقعها وتاريخها وحضارتها بل أن هذه الأجيال أصبحت عدوة لبيئتها ومناهضة لها، ووصل الأمر بهذه الأجيال أن تتبرأ من مجتمعاتها وتاريخ العريق الطويل الذي قامت الحضارة الغربية علي أكتافه.

وقد أكد علي ذلك العالم المصري علي مصطفي مشرفه فقال(يجب علي الأمم المتحضرة أن تكون لها ثقافة مرتبطة بتاريخ الفكر العلمي فيها، إن حياتنا العلمية في مصر بحاجة إلي الالتحاق بماضينا لاكتساب القوة والحياة والضوابط

اللازمة، فنحن في مصر ننقل معارف الآخرين ثم نتركها عائمة دون صلة بماضينا ولا احتكاك بأرضنا، فهي بضاعة أجنبية غريبة بملامحها، غريبة بكلماتها، غريبة بمفاهيمها، فإذا ذكرنا النظريات ربطناها بأسماء أجنبية لا نكاد نعرف ملامحها، وإذا تحدثنا عن المفاهيم استخدمنا كلمات مخيفة تطرد الأفكار وتعكر الخيال، علينا أولا أن ننشر الكتب العلمية التي ألفها العرب وترجمها الأوربيون، مثل كتب الخوارزمي والبيروني والبتاني، وغيرهم من قادة الفكر العلمي وكبار الباحثين... ومن جهة أخري تجب العناية بتكريم علمائنا وباحثينا القدماء، فيكون ذلك حافزا لنا لتقليدهم والسير علي خطاهم).

إن النظام التعليمي المثالي من وجهة نظر الدكتور مشرفة ينبغي أن يتأسس علي تقاليد وطنية في البحث خاصة في الفيزياء والرياضيات، وعلي إنشاء وتنظيم جماعة الباحثين الرياضيين والفيزيائيين، ويلزم لقيام هذا النظام من وجهة نظر مشرفة الخطوات التالية:

1- إنشاء مؤسسات البحث العلمي.
2- تعريب العلم والتعليم العلمي.
3- إنشاء مكتبة علمية عربية.
4- الاهتمام بالثقافة العلمية وبنشرها علي مستوي المجتمع بكاملة.
5- التعليم والبحث في تاريخ العلوم، وخاصة في التراث العلمي العربي، لكي يتم الاتصال الثقافي والعقائدي (الأيديولوجي) مع الماضي.
6- إقامة روابط بين البحث التطبيقي والصناعة[13].

وقد ترتبت آثار عدة علي النظم التعليمية الوافدة علي الوطن العربي والإسلامي، فقد آثرت ولا تزال تأثر في الأجيال ونظرتها إلي دينها وقيمها وعلاقتها بالبيئة والوطن، فقد تم إسقاط واقع وأزمات ومعطيات المجتمع

الغربي العلماني المشرك والملحد علي المجتمع العربي والإسلامي رغم اختلاف الواقع والمعطيات والأفكار والأزمات مما نتج عنه أحساس أجيال المجتمع العربي والإسلامي بالغربة داخلهم وداخل المجتمع، فقد آمنت هذه الأجيال المخدوعة بأفكار ومبادئ الغرب منها ضرورة فصل الدين عن الحياة، وفهمت هذه الأجيال الإسلام فهم الغرب للأديان، لذلك خرجت أجيالا تعاني من انفصام واضطراب وتخبط في الفكر والحياة.

لقد خرجت هذه النظم الوافدة أجيالا طليقة من كل قيد، عديمة المسئولية، لا تستطيع تحمل أي مسئولية، لذلك تري الفرد منهم مهما بلغ من العمر لا يمكن الاعتماد عليه، حتى إذا عمل في مكان تجده يأخذ من هذا العمل السلطة ويترك المسئولية يتحملها المجتمع فهي أجيال غير سوية نفسيا واجتماعيا مضطربة قلقة مهزومة من الداخل لأنها تربت وتعلمت علي تفوق الآخر والغير، فأصبحت هذه الأجيال تنظر إلي نفسها وتاريخها العريق الطويل المثمر نظرة دونية، وعمدت علي جلد الذات بدلا من العمل علي إصلاحها وتهذيبها، فأصبحت بلا هوية أو عنوان وأصبحوا أعداء لمجتمعاتهم أذناب للغرب، ومن سوء حظ المجتمعات العربية والإسلامية أن طائفة من هذه الأجيال تقلدت وأمسكت بمقاليد الحكم والسلطة السياسية في الدول العربية والإسلامية فكانت الطامة الكبرى علي هذه الأجيال والأوطان. وليس أدل علي صدق ذلك إلا الواقع الذي نعيشه ونحياه الآن، فقد كان تبني النظم التعليمية الوافدة من أهم مخططات وأهداف الاستعمار[14].

وقد نتج عن النظم التعليمية الوافدة أن تفشت في المجتمعات العربية والإسلامية النزعة الفردية الأنانية، وقلبت المعايير والمفاهيم، وغابت عن هذه

المجتمعات قيم الصدق والأمانة والشهامة وحتى الرجولة غابت، وحلت محلها خصال الكذب والخيانة والرشوة والفساد واختلاس الأموال العامة(وظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس)، وقد جر ذلك كله علي هذه المجتمعات التخلف والفقر فأصبحت قارة إفريقيا أغني قارات العالم أفقر قاراته، انتشرت الأمراض الاجتماعية الخطيرة مثل الكذب والدجل والرشوة والفساد والأنانية وعدم المسئولية، و نتج عنه الحروب الأهلية والدموية التي تجتاح أغلب دول القارة الإفريقية.

ويمكن تلخيص تلك الآفات وإجمالها في الآتي:

1. الفهم المقلوب للدين الإسلامي، فقد التبس فهم حقيقة الإسلام والفرق بينه وبين النصرانية المحرفة واليهودية المخرفة، واعتقد خطئا وجود صراع بين الإسلام والعلم كما حدث بين النصرانية والمجتمعات الأوربية حتى نادي البعض منهم بضرورة قيام حركة إصلاح للإسلام كما حدثت للنصرانية المحرفة في أوربا.
2. سيادة قيم التخلف واستيلائها علي الشباب في المجتمعات العربية والإسلامية وانتشرت الأمراض الاجتماعية الخطيرة مثل الكذب والنفاق والفساد والرشوة والأنانية والحقد والمحسوبية وسوء استغلال المناصب علي أعلي المستويات إضافة إلي الكسل وحب الراحة والبدعة والعيش عالة علي الآخرين، غياب القيم الإسلامية مثل النظام والانضباط والأمانة والصدق وحب العمل وإتقانه والشعور بالمسئولية والشهامة والرجولة والعفة والطهارة.
3. الانبهار بكل آت أو وافد من الغرب، والإعجاب بالحضارة الغربية، مما أورثهم شعورا بالهزيمة الداخلية فضلا عن عقد نفسية وفكرية

واجتماعية، مما جعلهم غرباء في أوطانهم بل وغربـاء داخـل أنفسـهم من ثم فقد عجزوا عن حل مشـاكل مجتمعـاتهم وانهـاروا وانهـارت تلك المجتمعات معهم. يصدق عليهم قول الشـاعر (تـاه الـدليل فـلا تسل لما تاهوا)

تأسيسا وترتيبا علي ما سلف فإن النظام التعليمي البـديل يجـب أن يتسم بسمات ثلاث أساسية هي:

1 - وضوح المرجعية، وصلاحيتها للقومية والهيمنة علي الحياة.

2 – وضوح الأهداف وجلاؤها وانبثاقها من وحي المرجعية الإسلامية.

3 – ملائمة الواقع وتلبية ضرورياته وحاجاته الأساسية. (15)

obeikandl.com

المراجع

1. د/سليمان إبراهيم العسكري، ثقافة العلم.. ثقافة المستقبل، مقدمة كتاب العربي رقم 67 يناير2007م، بعنوان الثقافة العلمية واستشراف المستقبل، ص 5.
2. الأستاذ / عمر عبيد حسنه، تقديم كتاب الأمة رقم (63)السنة الثامنة عشر مايو1998م بعنوان النظم التعليمية الوافدة في أفريقيا قراءة في البديل الحضاري، للدكتور قطب مصطفي سانو، ص10- 38.
3. د/عبد العزيز السنبل ود/محمد شحات الخطيب ود/مصطفي محمد متولي ود/نور الدين محمد عبد الجواد، نظام التعليم في المملكة العربية السعودية، دار المخزنجي للنشر والتوزيع، الرياض عام 1992م، الطبعة الثالثة، ص 18.
4. د/سرحان الدمرداش ود/ كامل منير، المناهج، مكتب النسر، القاهرة، عام 1991م، الطبعة الرابعة، ص46.
5. د/عبد الرحمن صالح هاني، الإدارة التربوية، بحوث ودراسات، عمان، الجامعة الأردنية، ص 51 وما بعدها.
6. د/قطب مصطفي سانو، النظم التعليمية الوافدة في إفريقيا قراءة في البديل الحضاري، كتاب الأمة، إصدار وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، قطر، العدد63، السنة الثامنة عشرة، مايو1998م ص، 45.
7. د/ زغلول النجار راغب، أزمة التعليم المعاصر وحلولها الإسلامية، الدار العالمية للكتاب الإسلامي، الرياض، عام 1995م، ص، 70.
8. محمد قطب، مذاهب فكرية معاصرة، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الثانية، 1987م، ص 445.

9. د/ قطب مصطفي سانو، المرجع السابق، ص، 50– 60.
10. الأستاذ / عمر عبيد حسنة، المرجع السابق.
11. د/حامد عمار، الثقافة العلمية واستشراف المستقبل العربي رؤية بانو رامية، كتاب العربي السابق، ص 10.
12. د/قطب مصطفي سانو، النظم التعليمية الوافدة في إفريقيا قراءة في البديل الحضاري، المرجع السابق، ص، 109– 111.
13. الأستاذ / رشدي راشد، توطين العلوم في المجتمع العربي دراسة تاريخية تحليلية، بحث في كتاب العربي رقم (67) ص، 38– 40.
14. د/ محمد محمد حسين، الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر، مكتبة الآداب، القاهرة، الجزء الثاني، 1957م، ص، 216.
15. د/ قطب مصطفي سانو، المرجع السابق، ص، 106–108.

obeikandl.com

رؤية إستراتيجية للتعليم في الدول الإسلامية

الدكتور / السيد مصطفي أحمد أبو الخير

الخبير في القانون الدولي

إن العرب اليوم يعيشون حالة عجز أمام التحديات العلمية التي يطرحها العصر، بعد أن كانوا مصدرا لنشر العلم والمعرفة في كل رجا من إرجاء المعمورة، فهم الآن مجرد مجموعات بشرية تحيي علي ماض خلفه الأجداد وتوقف عنده الأحفاد فلم يضيفوا إليه إلا قدرا ضئيلا، حتى غدوا مجرد مستهلكين لما ينتجه ويقدمه لهم الآخرون، أي عالة علي الآخرين[1].

أن إصلاح نظام التعليم لا يكون بالاحتجاج علي الواقع ولا عدم الرضا عن النتائج والمقارنة مع الآخر واستيراد مناهجه وفلسفته التربوية والسير علي طريقته ولا بالافتخار بالماضي ومآثره لإخفاء نقص في النفوس وكسل في العقول. أنما يكون الإصلاح بالدراسة الميدانية بمناهج البحث الحديثة وتحديد موطن الخلل ودراسة أسبابه مع وضع خطة متأنية في زمن كاف وعدم استعجال النتائج، لان التربية والتعليم تعتبر من الصناعات الثقيلة التي لا تظهر نتائجها في جيل واحد، لان الإنسان هو أداتها وموضوعها، فيجب أن تعطي الخطط التعليمية فرصتها من الزمن الكافي، و يقوم بها أهل الخبرة والاختصاص و أصحاب العزائم العظيمة والهمم العالية وخلاصة الكفاءات مع توفير أفضل الإمكانيات وأعظم الميزانيات.

لا يختلف اثنان علي أن (نوعية) مستقبل أي أمة تتوقف إلي حد كبير علي نوعية نظامها التعليمي، لذلك فأن العملية التربوية والتعليمية تعد أهم وأخطر عملية في بناء أي مجتمع، لذلك فهي أهم الجوانب التي يجب مراعاتها عند هندسة المستقبل فيجب ألا يستأثر بها شخص مهما كان أو مؤسسة أو وزارة أو تخصص أو جماعة أو فئة، فهي عملية متراكبة متراكمة ومستمرة تتطلب الكثير من التشاور والتخطيط وفحص الناتج من قبل كافة المتخصصين في العلوم الاجتماعية والإنسانية.

لذلك ينبغي – في هذه المرحلة الحرجة بالذات- الاهتمام البالغ المتواصل بالعملية التربوية والتعليمية، والاستمرار في المراجعة وإعادة النظر والتقويم والنقد، وإيجاد البديل الملائم المنطلق من عقيدتنا مرجعيتنا الإسلامية، مع العلم بأن الاجتهاد الخاطئ لا يجوز أن يوقف بذل الجهد للارتقاء بالتعليم. وإبقاء ملف التعليم دائما مفتوح لمزيد من النظر والتقويم والمراجعة والمشاورة والنقد واقتراح البدائل والإفادة من التجارب. و أصلاح التعليم يحتاج لأكثر من بحث وأكثر من باحث[2].

يري معظم خبراء التعليم أن أي خطة لإصلاح التعليم عامة والجامعي خاصة لها أركان ثلاثة لابد من توافرهم، وهم:

1- **المرجعية:** وهي الأيديولوجية التي تضم الفلسفات والقيم والمبادئ العامة، التي تقوم عليها العملية التعليمية ويستند عليها في تحديد الأهداف المرجوة. وغالبا هي القيم العليا السائدة في المجتمع[3]

2- **الأهداف:** الغايات التي يرجى ويرمي تحقيقها والمتمثلة في تحقيق تنمية حقيقة للمجتمع، وهي عبارة عن (استبصار سابق ومقدم لجملة النتائج والغايات التي يمكن تحقيقها في ظل الإمكانيات المتاحة) وهي

النواة الأساسية التي تتحرك في نطاقها عملية الإصلاح والتطوير للنظام التعليمي[4].

3- **البيئة**: وهي المجتمع الذي سوف تطبق فيه خطة التطوير أو عملية الإصلاح والذي يراد إصلاحه وتطويره، أي المكان الذي يقيم فيه الشخص المستهدف بالتعليم والإصلاح [5].

يميل بعض الباحثين لحصر أركان خطة التطوير في ثلاثة عناصر تتمثل في الأهداف والوظائف والمكونات، مع استبعاد المرجعية أو الأيديولوجية التي تنطلق بناء عليها ومنها خطة التطوير والإصلاح، وهذا الرأي يجافي الصواب، لأن المرجعية قد تكون غير ظاهرة في الخطة، ولكن ليس معني هذا أنها غير موجودة، لأنها المشكاة التي تبني عليها الأهداف والغايات المرة من الخطة [6].

ونحن نري أن خطة الإصلاح المستقبلية لتطوير التعليم الجامعي تقوم علي أربعة عناصر رئيسية تتمثل في المرجعية والبيئة والأهداف والمكونات، وغياب أي ركن من هذه الأركان تفقد خطة التطوير والإصلاح جدواها وفائدتها وتصبح غير ذات جدوى، فهذه العناصر هي الأساس الذي تتكون منه أي خطة لإصلاح وتطوير التعليم سواء الجامعي أو قبل الجامعي.

فالمرجعية هي القاعدة التي تنطلق منها الأفكار والمشكاة التي تخرج علي أساسها الأهداف والغايات، والبيئة هي المجتمع المراد تطبيق الخطة فيه، فلا يتصور وجود خطة لإصلاح التعليم غير موجهه لبيئة معينة، علما بأن ما يصلح لبيئة معينة لا يصلح لأي بيئة، فالسبب الأساسي الذي أدي إلي فشل السياسات التعليمية في الوطن العربي أنها ولدت في بيئة مغايرة ومختلفة عن تربة وبيئة الوطن العربي، كما أن البيئة هي التي تعطي المعطيات التي تقوم

بها وعليها الخطة، والأهداف تتمثل في الغايات المراد تحقيقا من وراء هذه الخطة، ولا يتصور وجود خطة أو عمل بلا أهداف، ومكونات الخطة من المنطقي وجودها حتى يمكننا القول بوجود خطة للتطوير و الإصلاح.

أن أي خطة لتطوير التعليم الجامعي أو غيره، تفقد أي ركن من هذه الأركان كأن تغيب عنها المرجعية السائدة في المجتمع المراد تطوير تعليمه، لا تنتج ثمرتها المرجوة وتكون وبالا علي عدة أجيال في هذا المجتمع، وتفضي إلي تدهور خطير في هذا المجتمع، وهذا ما حدث في المجتمع العربي، أستورد خططا وضعت لبيئات مغايرة لبيئته، فكانت النتيجة أن العرب احتلوا مؤخرة الأمم بعد أن كانوا أئمة وقادة وقيادة.

فخطط التطوير للمنظومة التعليمية في مجتمع ما لا بد أن تكون نتاج معطيات ومنتجات وأفكار هذا المجتمع الذي يقوم علي مرجعية ما، فالنظم التعليمية الغربية لا تصلح للمجتمعات العربية لأنها خلقت لبيئة مغايرة لها من المعطيات والأفكار التي تخالف بل وتناقض أفكار ومعطيات البيئة العربية، فالنظم التعليمية لا تستورد وتستهلك مثل البضائع والأجهزة المنزلية لأنها تتفاعل مع المجتمع بمعطياته وأفكاره ومرجعيته والقيم السائدة في هذا المجتمع.

فالنظام التعليمي المستورد يحمل بين طياته العديد من الآفات القاتلة أو الفيروسات التي تقضي علي آليات مقاومة المجتمع المستورد، فينهار المجتمع وأهم هذه الآفات هي[7]:

أولا – الانطلاق من مرجعية غريبة عن المجتمع المستورد وعن بيئة المتعلم وظروفه وتاريخه.

ثانيا – اختلاف الأهداف المراد تحقيقها من وراء تطبيق النظام التعليمي.

ثالثا – التجاهل التام لتركيبية بيئة المتعلم الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والجغرافية، فهو يسقط مشاكل غريبة علي البيئة المستوردة.

سوف نقوم بإلقاء المزيد من الضوء علي هذه الآفات.

أولا :– الإنطلاق من مرجعية غريبة عن المجتمع المستورد وعن بيئة المتعلم وظروفه وتاريخه: فالنظم التعليمية الغربية لا تصلح للدول العربية لكونها نظم علمانية لا دينية (تجريبية بحته) لا تستند إلي مرجعية دينية فهذه النظم تنكر وتهمل كل ما هو غيبي ولا تعترف إلا بالمحسوس المدرك فقط [8]، فهي تعتنق الفكرة العلمانية وتأخذها موجهة للعملية التعليمية رسالة وأهدافا، فهي تفصل التعليم في جميع مراحله عن القيم والمبادئ الدينية، أيمانا بعدم صلاحيتها لتوجيه العملية التعليمية وإرشادها، علي خلفية وجود صراع مرير بين الدين والعلم، وذلك ناتج عن الظروف التاريخية التي عايشتها أوربا في العصور الوسطي من خلاف كبير بين الكنيسة والعلماء. وهو ما لم يحدث في المجتمعات العربية، فلم يحدث خلاف بين الإسلام وبين العلماء بل العكس هو الذي حدث، فالمسلمون الأوائل كانوا قادة وعلماء و سبب نهضة أوربا.

فالنظم الغربية التعليمية تهدف لإيجاد مواطن مادي مستهلك كل همه الاستمتاع بكل ما يقدر عليه من ملذات الدنيا وشهواتها، أما الإسلام فيحرص علي بناء المسلم الصالح المصلح الذي يفقه الدين ويفهم العصر ويعي مسئوليته الإنسانية، مع إدراك المتغيرات العالمية والتبصر بأسبابها، ومعرفة كيفية التعامل معها في إطار ونطاق الدور المنوط به تجاه نفسه وأمته والإنسانية، كما أن المسلم مطالب باستيعاب الواقع وبناء العقلية المنهجية التي تدرك السنن الناظمة للحياة وتقرأ جيدا الحركة التاريخية، مع الاعتبار بتجربتها والتجارب الأخرى من خلال المعايير التي اكتسابها من معرفة الوحي

في الكتاب والسنة النبوية وعطاء الخلافة الراشدة. فالمسلم يدرك أن التربية والتعليم هي السبيل الأوحد للإصلاح والبناء والنهوض والتطوير والتغيير، وإقامة مجتمعات المستقبل.

علمانية التعليم في الغرب جزء من علمانية الحياة الغربية في كافة جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية والأخلاقية، وذلك لإقصاء الدين الكنسي وقساوسته عن جميع جوانب الحياة بسبب ما حواه هذا الدين من انحرافات في العقيدة والشريعة نتيجة تجاوزات الكنيسة وفساد ممثليه من رجال الدين وجهالتهم، بحيث أصبح هذا الدين الكنسي مفسدا للحياة ومعطلا لحركاتها ومفسدا للعقول ومانعا للتفكير السليم، ونتج عن ذلك وجوب نبذ هذا الدين والانسلاخ منه إذا أرادت أوربا تقدما وحضارة، وقد فعلت أوربا ذلك، ولم يحدث هذا بين الإسلام والعرب.

وهناك طائفة من النظم التعليمية الغربية (الشيوعية سابقا) تعتنق مرجعية مادية جدلية، تقوم علي أن المادة الشيء الأصيل في هذا الكون، وأن كل ما في الكون منبثق من المادة ومحكوم بقوانينها ولا وجود للكون خارج المادة، فالمادة هي الخالق الذي أنشأ الحياة والإنسان وكل ما في هذا العالم من أفكار ومشاعر وعواطف، فالمادة هي المرجعية العليا التي توجه أهداف العملية التعليمية في كافة مراحلها، وقد مرت دول أوربا الشرقية (الشيوعية) بظروف مماثلة لما مرت به أوربا الغربية.

وتقوم مرجعية المادية الجدلية علي أساس مادي بحت ووجود تناقض في طبيعة المادة وفي كل ما ينتج عنها من مخلوقات وكيانات، فهي تنظر إلي القيم والمبادئ باعتبارها نتيجة الأوضاع الاقتصادية السائدة في المجتمع في فترة معينة

من الزمن لذلك فهي متحركة غير ثابتة وتتطور بتطور الوضع المادي في المجتمع، فلا توجد مبادئ وقيم ثابتة أبدية، بناء عليه فلا يتأسس النظام التعليمي هنا علي أي مبدأ أو قيمة إنسانية، لأن هذه الأمور كلها متغيرة ومرتبطة بالأوضاع الاقتصادية التي هي من صنع المادة.

والحقيقة أن هذه المرجعية المادية الجدلية قد نشأت ردة فعل علي الفكرة الرأسمالية التي نشأت في أوربا الغربية، والتي تقوم علي تقديس الملكية الفردية وجعل الفرد محور ارتكازها وجل اهتمامها، لذلك انطلقت الشيوعية من فكرة أن الملكية الفردية هي أساس كل شر ومنبع كل جهل وتخلف، وأنها تؤدي إلي صراعات بين طبقات المجتمع فتدمر المجتمع وتهدر طاقاته، لذلك يجب الرجوع بالناس للملكية الجماعية، لكي تتخلص البشرية من هذه الصراعات وتعيش في سلام، فالمادة هي المرجعية وما عداها خرافة[9] ولذلك أطلقوا علي الغيب (خرافة الميتافيزيقا) وان الدين أفيون الشعوب.

ورغم أن الشيوعية انهارت كمرجعية سياسية وألقيت في مزبلة التاريخ، إلا أن الأيديولوجيات لا تموت في المجتمعات بسرعة، بل تظل باقية لفترات طويلة تحكم القيم والمبادئ في المجتمعات التي كانت تعتنقها، فالمجتمعات لا تتغير ما بين يوم وليلة وخاصة في الأيديولوجيات والمرجعيات، فالمرجعيات نتيجة تفاعل وهضم كافة العناصر التي تتكون منها المجتمعات فتحمل عبق التاريخ ومناخ البيئة وتضاريس الجغرافيا، لذلك لازالت هناك نظم تعليمية تستند لهذه الأيديولوجية.

هناك اتفاق بين المرجعتين العلمانية والمادية الجدلية في إقصاء الدين عن الحياة عامة و النظم التعليمية خاصة إلا أنهما اختلفا في أن الأولي لم تقصيه

عن الحياة الخاصة للفرد وجعلته شأنا فرديا خالصا، أما الثانية فقد أقصته عن كافة جوانب الحياة ولا حتى في حياة الأفراد الشخصية، فلا مكان للدين في أي جانب من جوانب الحياة في المرجعية المادية الجدلية. وقد وصلت المجتمعات التي أخذت بهاتين المرجعتين إلي حافة الهاوية بل انهارت المادية الجدلية بالدول الشيوعية[10].

أن نظرة فاحصة للنظم التعليمية السائدة في الوطن العربي تظهر بوضوح غربة مرجعيات هذه النظم عن المجتمع العربي بيئة وظروف وتاريخ، فهي نظم مستوردة وافدة علي المجتمع والبيئة العربية، غرسها الاستعمار وترك من يرعاها ويبذل كل غالي ونفيس يملكه المجتمع العربي في سبيلها ومن أجلها، رغم علم كافة أفراد هذا المجتمع علماء ومتعلمين وأميون أن هذه النظم التعليمية من بقايا الاستعمار، الذي لا يريد لهذا المجتمع أن ينهض ويتقدم. أي أنها وليدة بيئة مختلفة عن بيئة المجتمع العربي الذي كان الإسلام هو القيم والمهيمن علي كافة نواحي الحياة السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأخلاقية، فلم يحدث صراع مثلما حدث في الغرب، فالبيئة العربية مختلفة عن البيئة الغربية في كل ناحية من نواحي الحياة، فلم يعش العربي صراعا مع الدين الإسلامي بل حدث العكس فقد احتضن العرب الإسلام دينا ومنهجا للحياة، وسري الإسلام فيهم مسري الدم في الجسد.

لذلك ينبغي أن يكون الإسلام هو المرجعية والمشكاة التي تعتمد وتستند وترجع إليه النظم التعليمية في المجتمعات الإسلامية والعربية، حتى تؤتي ثمارها المرجوة، فلن ولم يصلح حال هذه الأمة إلا ما حصل حال أولها.

ثانيا :- اختلاف الأهداف المراد تحقيقها من وراء تطبيق النظام التعليمي: أن أي نظام تعليمي لا بد أن يكون له عدة أهداف يرجى تحقيقا من وراء تطبيقه، وتنطلق وتخرج هذه الأهداف والغايات من المرجعية فهي بمثابة القاعدة التي تنطلق منها هذه الأهداف والغايات، وعادة يوجد هدف أسمي لأي نظام تعليمي يتمحور حوله النظام بجانب عدة أهداف ثانوية، والهدف الاسمي في النظم التعليمية هو الإنسان وخلق مواطن صالح يتحدد من خلال وبناء علي ما تنطق به المرجعية للنظام التعليمي.

فالنظم التعليمية الغربية تهدف إلي تكريس الاهتمام والمحافظة علي الملكية الفردية والدفاع عنها بكل مرتخص وغال، وهذا مبدأ لا منازعة فيه ولا مناقشة له فهي تعمل جادة علي غرس النزعة الفردية والاهتمام بالمصلحة الفردية في نفوس الأفراد، وعلي الفرد أن يكون جادا في تحقيق رغباته وشهواته المتعددة والمختلفة بكافة الطرق والوسائل المحرمة وغير المحرمة، فالغاية تبرر الوسيلة، من أجل ذلك أعتبر العمل في هذه المجتمعات مقدسا مهما قل شأنه لا لشيء إلا لأنه يحقق للفرد نفسه إشباع رغباته وشهواته، ويقاس نجاح العمل في الغرب بنتائجه المادية وما يدره من دخل مادي، كما تقاس قيمة القيم والمثل الإنسانية بما تحققه من كسب مادي. وألا فلا مكان لها في تعاملات الأفراد داخل المجتمع.

فأن النظم التعليمية في هذه المجتمعات تصمم علي أن الحياة الدنيا هي الأساس عملا بالآية القرآنية ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ﴾ [سورة المؤمنون: الآية 37] وذلك من وحي مرجعيتهم العلمانية التي أقصت الدين عن الدنيا فلا دور للدين في التوجيه والإرشاد، فالمرشد والدليل

في هذه المجتمعات هي المصلحة الفردية بعيدا عن القيم والمبادئ والمثل الإلهية.

وتهدف النظم التعليمية التي كانت سائدة ولا زالت في أوربا الشرقية التي تعتنق المادية الجدلية مرجعية لها، إلي غرس النزعة الجماعية في نفوس أفرادها لإنتاج مجتمع مادي ولكنه جماعي، عن طريق تقديس الملكية الجماعية ومصادرة الملكية الفردية التي هي – في اعتقادهم – مصدر كل الشرور والآثام، ولا مكان هنا للقيم والمثل الدينية في أي مكان في المجتمع ولا في نفوس الأفراد، فلا وجود لها مطلقا، لان وجودها يعتبر حجر عثرة في إقامة مجتمع مادي جماعي، ومثل هذه المرجعيات قتلت روح المبادرة والابتكار والإبداع فأنتشر الكسل، لأن ثمار كد الكادح ليست له بل للمجتمع بأسرة.

مما سبق يبين أن الأنظمة التعليمية السائدة في كل المجتمعات الغربية تهدف إلي تحقيق أهداف مادية بحته من خلال إنتاج فرد علماني مادي ومجتمعات كذلك، وكلاهما خالي من القيم الدينية التي تغذي الروح ترتقي وتسمو بالإنسان، فهذه الأنظمة اختلفت في الهدف الأسمى والأعلى ولكنها اتفقت علي المبدأ المتمثل في خلق إنسان مادي ومجتمعات علمانية مادية، فالنظم الغربية ركزت علي الفرد بينما ركزت المجتمعات الشرقية علي الجماعة، فالخلاف ينحصر في نقطة البدء، والنتيجة واحدة.

ولقد أدركت الشريعة الإسلامية الأهمية القصوى للتربية والتعليم، فجعلتها نقطة الانطلاق في المعالجة والنهوض والتغيير والإصلاح للواقع، حيث يبدأ ذلك كله من نظم التربية والتعليم بمفهومها الواسع وتنتهي إليها، رغم أهمية نواحي الحياة الأخرى السياسية والاقتصادية فالتربية والتعليم هي السبيل الأوحد لإصلاح والتغيير والنهوض والتقدم وإقامة أي حضارة أو مدنية.

من أجل ذلك لم يبدأ الوحي في الإسلام بالأمر بالدعوة إلي فرائض الدين، فلم تبدأ الدعوة الإسلامية بالأمر بالجهاد في سبيلها لأن الجهاد بلا علم يؤدي إلي هدر الطاقات في غير موضعها، كما لم تبدأ بالأمر بالعبادات (الشعائر) من صوم وصلاة وحج وزكاة، لأن الدعوة إلي العبادات بدون علم تقود إلي الشرك والوثنية والبدع وتكرس الجهل والتخلف، والدعوة للإسلام بدون علم دعوة بلا بصيرة وحكمة، فالعلم والتعليم والتربية هم المدخل الصحيح والوحيد لجمل الدين الإسلامي.[11]

يذهب البعض إلي وجود تعارض بين العلم وثقافته وبين الدين وشريعته، ظنا منهم أن المشتغلين بالعلم هم علمانيون أو ماديون وبالتالي فهم منحرفون، ويظهر خطأ ذلك واضحا جليا في العشرات من الآيات القرآنية والعديد من الأحاديث النبوية الشريفة التي تدعو إلي طلب العلم وإعمال العقل، فقد اعتبراهما الإسلام فريضتان من الفرائض التي يأثم ويذنب المسلم إذا تركهما ولم يحرص عليهما، وقال أحد العلماء (لا خير في علم بلا دين، ولا دين بلا علم)[12].

إن الإسلام يشكل دين الأغلبية في الوطن العربي، وكان ومازال وسوف يظل مصدر السعادة والرخاء والرفاهية والتقدم ليس للوطن العربي فقط ولكن للإنسانية جمعاء، كما أنه لا خلاف بينه وبين العلم ولا يناهض النفس البشرية ولا يحاربها، لأنه منزل من خالق الإنسان، والأكوان فلا تضاد ولا خلاف، بل توافق وانسجام وتناغم لا تجده في أي مرجعية من إبداع الإنسان، فالإسلام رسالة رب الناس وخالقهم إليهم، بين لهم فيه كيفية استعمار الأرض والعيش فيها بتوافق وتناغم ووفاق وليس بالحرب والصراع مع الطبيعة التي

خلقت من أجل الإنسان وليست هي التي خلقته، كما أنها لا تقوم علي الصدفة البحتة بل خلقت علي أسس ونظريات علمية متقنة لا مكان للصدفة البحتة فيها.

لذلك يجب بناء نظام تعليمي يصدر عن مرجعية إسلامية، مرجعية الوحي الإلهي الكامل في ضبط القيم وتحديدها، وعن مرجعية العقل الإنساني الجزئي المدرك للفطرة والسنن الكونية والتعامل معها بقبس إلهي، هادفا من ذلك إعداد فرد صالح ومجتمع صالح متكاملا بين الوحي الإلهي والعقل الإنساني السليم، بدلا من النظم التعليمية المستوردة الوافدة.

ثالثا:- التجاهل التام لتركيبية بيئة المتعلم الاجتماعية والاقتصادية والنفسية، فهو يسقط مشاكل غريبة علي البيئة المستوردة:

النظم التعليمية الوافدة وضعت لتطبق في بيئتها فلا تصلح لغير بيئتها، لأنها صدرت بناء علي المعطيات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والجغرافية للمتعلم، وهذه المعطيات الفكرية وغيرها تختلف من مكان لأخر ومن مجتمع لأخر، فما يصلح لمجتمع لا يصلح لغيره، بل قد يكون وبالا علي هذا المجتمع وهو ما حدث في الوطن العربي، حيث خرجت النظم التعليمية الوافدة أجيالا منفصلة تماما عن واقعها وتاريخها وحضارتها بل أن هذه الأجيال أصبحت عدوة لبيئتها ومناهضة لها، ووصل الأمر بهذه الأجيال أن تتبرأ من مجتمعاتها وتاريخ العريق الطويل الذي قامت الحضارة الغربية علي أكتافه.

وقد أكد علي ذلك العالم المصري علي مصطفي مشرفه فقال(يجب علي الأمم المتحضرة أن تكون لها ثقافة مرتبطة بتاريخ الفكر العلمي فيها، أن حياتنا العلمية في مصر بحاجة إلي الالتحاق بماضينا لاكتساب القوة والحياة والضوابط

اللازمة، فنحن في مصر ننقل معارف الآخرين ثم نتركها عائمة دون صلة بماضينا ولا احتكاك بأرضنا، فهي بضاعة أجنبية غريبة بملامحها، غريبة بكلماتها، غريبة بمفاهيمها، فإذا ذكرنا النظريات ربطناها بأسماء أجنبية لا نكاد نعرف ملامحها، وإذا تحدثنا عن المفاهيم استخدمنا كلمات مخيفة تطرد الأفكار وتعكر الخيال، علينا أولا أن ننشر الكتب العلمية التي ألفها العرب وترجمها الأوربيون، مثل كتب الخوارزمي والبيروني والبتاني، وغيرهم من قادة الفكر العلمي وكبار الباحثين... ومن جهة أخري تجب العناية بتكريم علمائنا وباحثينا القدماء، فيكون ذلك حافزا لنا لتقليدهم والسير علي خطاهم).

إن النظام التعليمي المثالي من وجهة نظر الدكتور مشرفة ينبغي أن يتأسس علي تقاليد وطنية في البحث خاصة في الفيزياء والرياضيات، وعلي إنشاء وتنظيم جماعة الباحثين الرياضيين والفيزيائيين، ويلزم لقيام هذا النظام من وجهة نظر مشرفة الخطوات التالية:

1-إنشاء مؤسسات البحث العلمي.

2-تعريب العلم والتعليم العلمي.

3-إنشاء مكتبة علمية عربية.

4-الإهتمام بالثقافة العلمية وبنشرها علي مستوي المجتمع بكاملة.

5-التعليم والبحث في تاريخ العلوم، وخاصة في التراث العلمي العربي، لكي يتم الأنصال الثقافي والعقائدي (الأيديولوجي) مع الماضي.

6-إقامة روابط بين البحث التطبيقي والصناعة[13].

وقد ترتبت آثار عدة علي النظم التعليمية الوافدة علي الوطن العربي والإسلامي، فقد آثرت ولا تزال تأثر في الأجيال ونظرتها إلي دينها وقيمها وعلاقتها بالبيئة والوطن، فقد تم إسقاط واقع وأزمات ومعطيات المجتمع

الغربي العلماني المشرك والملحد علي المجتمع العربي والإسلامي رغم اختلاف الواقع والمعطيات والأفكار والأزمات مما نتج عنه أحساس أجيال المجتمع العربي والإسلامي بالغربة داخلهم وداخل المجتمع، فقد آمنت هذه الأجيال المخدوعة بأفكار ومبادئ الغرب منها ضرورة فصل الدين عن الحياة، وفهمت هذه الأجيال الإسلام فهم الغرب للأديان، لذلك خرجت أجيالا تعاني من انفصام واضطراب وتخبط في الفكر والحياة.

لقد خرجت هذه النظم الوافدة أجيالا طليقة من كل قيد، عديمة المسئولية، لا تستطيع تحمل أي مسئولية، لذلك تري الفرد منهم مهما بلغ من العمر لا يمكن الاعتماد عليه، حتى إذا عمل في مكان تجده يأخذ من هذا العمل السلطة ويترك المسئولية يتحملها المجتمع فهي أجيال غير سوية نفسيا واجتماعيا مضطربة قلقة مهزومة من الداخل لأنها تربت وتعلمت علي تفوق الآخر والغير، فأصبحت هذه الأجيال تنظر إلي نفسها وتاريخها العريق الطويل المثمر نظرة دونية، وعمدت علي جلد الذات بدلا من العمل علي إصلاحها وتهذيبها، فأصبحت بلا هوية أو عنوان وأصبحوا أعداء لمجتمعاتهم أذناب للغرب، ومن سوء حظ المجتمعات العربية والإسلامية أن طائفة من هذه الأجيال تقلدت وأمسكت بمقاليد الحكم والسلطة السياسية في الدول العربية والإسلامية فكانت الطامة الكبرى علي هذه الأجيال والأوطان. وليس أدل علي صدق ذلك إلا الواقع الذي نعيشه ونحياه الآن، فقد كان تبني النظم التعليمية الوافدة من أهم مخططات وأهداف الاستعمار[14].

وقد نتج عن النظم التعليمية الوافدة أن تفشت في المجتمعات العربية والإسلامية النزعة الفردية الأنانية، وقلبت المعايير والمفاهيم، وغابت عن هذه

المجتمعات قيم الصدق والأمانة والشهامة وحتى الرجولة غابت، وحلت محلها خصال الكذب والخيانة والرشوة والفساد واختلاس الأموال العامة(وظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس)، وقد جر ذلك كله علي هذه المجتمعات التخلف والفقر فأصبحت قارة إفريقيا أغني قارات العالم أفقر قاراته، انتشرت الأمراض الاجتماعية الخطيرة مثل الكذب والدجل والرشوة والفساد والأنانية وعدم المسئولية، و نتج عنه الحروب الأهلية والدموية التي تجتاح أغلب دول القارة الإفريقية.

ويمكن تلخيص تلك الآفات وإجمالها في الآتي:

1- الفهم المقلوب للدين الإسلامي، فقد التبس فهم حقيقة الإسلام والفرق بينه وبين النصرانية المحرفة واليهودية المخرفة، واعتقد خطئا وجود صراع بين الإسلام والعلم كما حدث بين النصرانية والمجتمعات الأوربية حتى نادي البعض منهم بضرورة قيام حركة إصلاح للإسلام كما حدثت للنصرانية المحرفة في أوربا.

2- سيادة قيم التخلف واستيلائها علي الشباب في المجتمعات العربية والإسلامية وانتشرت الأمراض الاجتماعية الخطيرة مثل الكذب والنفاق والفساد والرشوة والأنانية والحقد والمحسوبية وسوء استغلال المناصب علي أعلي المستويات إضافة إلي الكسل وحب الراحة والدعة والعيش عالة علي الآخرين، غياب القيم الإسلامية مثل النظام والانضباط والأمانة والصدق وحب العمل وإتقانه والشعور بالمسئولية الشهامة والرجولة والعفة والطهارة.

3- الانبهار بكل آت أو وافد من الغرب، والإعجاب بالحضارة الغربية، مما أورثهم شعورا بالهزيمة الداخلية فضلا عن عقد نفسية وفكرية

واجتماعية، مما جعلهم غرباء في أوطانهم بل وغرباء داخل أنفسهم من ثم فقد عجزوا عن حل مشاكل مجتمعاتهم وانهاروا وانهارت تلك المجتمعات معهم. يصدق عليهم قول الشاعر(تاه الدليل فلا تسل لما تاهوا) تأسيسا وترتيبا علي ما سلف فإن النظام التعليمي البديل يجب أن يتسم بسمات ثلاث أساسية هي:

1 - وضوح المرجعية، وصلاحيتها للقومية والهيمنة علي الحياة.

2 – وضوح الأهداف وجلاؤها وانبثاقها من وحي المرجعية الإسلامية.

3 – ملائمة الواقع وتلبية ضرورياته وحاجاته الأساسية. (15)

التعليم الجامعي الوضع الراهن المعوقات والحلول.

المقدمة:

مع ازدياد التطورات الهائلة السريعة والمتلاحقة في المجتمع الدولي، مما أثر علي أشخاصه وآلياته في الدور والمهام والعلاقات، تأثر القانون الدولي كثيرا بذلك في الأشخاص والآليات والموضوع والمضمون، واتسعت دائرة القانون الدولي مفهوما مضمونا وأشخاصا وآليات، فقد تناول القانون الدولي المعاصر بالاهتمام والدراسة موضوعات، كانت تعد طبقا للقانون الدولي التقليدي من صميم الشئون الداخلية للدول .

ويقع علي رأس هذه الموضوعات حقوق الإنسان سواء وقت السلم، الذي أصبح فرعا من فروع القانون الدولي تحت عنوان (القانون الدولي لحقوق الإنسان) أو وقت الحرب تحت عنوان (القانون الدولي الإنساني) والذي غدا أيضا فرع من فروع القانون الدولي، بل الأكثر من ذلك إن قواعد هما أصبحت من القواعد الآمرة في القانون الدولي التي لا يجوز حتى الاتفاق علي مخالفتها كما لا يجوز التنازل عنها، مما أدي لخروج علاقة الدولة بمواطنيها من القانون الداخلي

إلي القانون الدولي حتى في أدق أمور تلك العلاقة، مما جعل القانون الدولي يمارس دورا رقابيا علي الحكومات. فلم يترك القانون الدولي حقا من هذه الحقوق – سواء وقت السلم أو وقت الحرب– لم يتناولها بالدراسة والاهتمام والتنظيم بالتشريع فتعددت الإعلانات و المواثيق والاتفاقيات التي توضح وتنظم كافة الحقوق الإنسانية في كافة الأوقات والأزمات.

ومن أهم تلك الحقوق الحق في التعليم عامة، وحق التعليم الجامعي خاصة فقد أولي القانون الدولي لحقوق الإنسان الحق في التعليم الجامعي أهمية كبيرة فقد أورد في العديد من الاتفاقيات والإعلانات والمواثيق الخاصة بحقوق الإنسان قواعد ومبادئ تلزم كافة الدول بضرورة توفير التعليم الجامعي والحفاظ علي استقلاله، وليس ذلك من فراغ فالجامعات لها أهميتها التي لا يمكن إنكارها أو تجاهلها فلا توجد دولة في العالم ليس بها جامعة ولو واحدة، فالجامعات تعتبر عنوان التقدم والحضارة فقد وصل عدد الجامعات في العالم إلي (7623) جامعة في (186) دولة حتى تاريخ 2006/12/20م، وفي الولايات المتحدة الأمريكية وحدها (2012) جامعة. نتناول هذا الموضوع في نقاط ثلاث هي:

1 - الوضع الراهن للتعليم الجامعي.

2 - معوقات التعليم الجامعي.

3 - حلول معوقات التعليم الجامعي.

1 - الوضع الراهن للتعليم الجامعي:

تعتمد المجتمعات الحديثة في الوقت الراهن علي الجامعات في تحقيق كل ما تصبو وتهدف إليه من أهداف وأمال، ليس في مجال واحد من مجالات الحياة بل في كافة مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، حتى

أصبحت الجامعات تتحمل مسئوليات أعظم مما تحملته في أي وقت مضي.

لذلك أدرك المجتمع الدولي الدور الهام الذي تلعبه ويمكن أن تلعبه الجامعات ومؤسسات البحث والتعليم الجامعي في عمليات التنمية المختلفة فلا توجد دولة في العالم ليس فيها جامعة، فقد انتشر التعليم الجامعي في كل رجا من أرجاء الأرض، فقد بلغ عدد الجامعات في العالم (9635) حتى العشرين من ديسمبر لعام)[1] فالجامعات مسئولة عن حفظ تراث الأجداد العلمي ونقلة للأجيال المقبلة عن واعي وبإضافة، كما أنها مسئولة عن تعليم وتربية مواطني ومدرسيي وقادة المستقبل، إضافة إلي العمل علي اكتشاف معارف جديدة أي الابتكار والخلق والتجديد في كافة النواحي المعرفية، كما أنها تعتبر- بحق وصدق- المحرك الرئيس والأساسي للتنمية الاقتصادية ودعم الاختراع التكنولوجي والعلمي، وحفز وخلق الإبداع في الفنون والآداب. لذلك أصدرت كافة دول العالم تشريعات تنظم التعليم الجامعي في كافة جوانبه، وقد اعترفت هذه التشريعات بالأهمية الكبرى للجامعات.

ومن هذه التشريعات التشريع المصري القانون رقم (49) لسنة 1972حيث نص في المادة الأولي منه علي أن الجامعة مختصة(بالتعليم الجامعي والبحث العلمي الذي تقوم به كلياتها ومعاهدها في سبيل خدمة المجتمع والارتقاء به حضاريا متوخية في سبيل ذلك المساهمة في رقي الفكر وتقدم العلم وتنمية القيم الإنسانية، وتزويد البلاد بالمتخصصين والفنيين والخبراء في مختلف المجالات، وإعداد الإنسان المزود بأصول المعرفة وطرائق البحث المتقدمة والقيم الرفيعة ليساهم في بناء وتدعيم المجتمع الاشتراكي، وصنع مستقبل الوطن وخدمة الإنسانية، وتعتبر الجامعات بذلك معقلا للفكر

الإنساني في أرفع مستوياته، ومصدرا لاستثمار وتنمية أهم ثروات المجتمع وأغلاها وهي الثروة البشرية، وتهتم الجامعات كذلك ببحث الحضارة العربية والتاريخية للشعب المصري وتقاليده الأصلية ومراعاة المستوي الرفيع للتربية الدينية والخلفية الوطنية، وتوثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الجامعات الأخرى والهيئات العلمية العربية والأجنبية. وتكفل الدولة استقلال الجامعات بما يحقق الربط بين التعليم الجامعي وحاجات المجتمع والإنتاج).

وترتيبا علي ما سلف فان التشريعات الوطنية تعاملت مع الجامعات علي أنها منارات ثقافية واجتماعية واقتصادية وسياسية، يجب المحافظة عليها وعلي استقلالها. وقد أعلنت جامعات العالم ثلاثة مبادئ رئيسية في المؤتمر الدولي الأول للجامعات الذي عقدته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة(اليونسكو)عام1950 بمدينة نيس، يجب علي الجامعات حكومية أو خاصة الالتزام بها والمحافظة عليها، وهذه المبادئ معترف بها علي نطاق واسع، وهي محددة معنويا وقانونيا وسياسيا بالقيم التي يمثلها العلماء في كافة العلوم الأكاديمية (بما يشمل العلوم الإنسانية والطبيعية والبيولوجية والاجتماعية والفنون والهندسة والطب والقانون الخ)وهذه المبادئ هي:

1- الحق في السعي للمعرفة والوصول في البحث عن الحقيقة حيثما يؤدي هذا البحث.

2- التسامح مع الاختلاف في الآراء وتحريره من التدخل السياسي.

3- الالتزام كمؤسسة اجتماعية، عن طريق التعليم والبحث، بتعزيز مبادئ الحرية والعدالة والكرامة والإنسانية والتضامن الإنساني ووجوب تطوير مادة متبادلة ومساعدة معنوية علي المستوي الدولي.

وتدل تلك المبادئ علي الدور المركزي الذي يلعبه البحث والتعليم في التنمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات.

شهد القرن العشرون تغيرات سريعة في بيئة وبنية التعليم العالي، أدخلت تحولات جوهرية علي الرسالة المحورية للتعليم العالي سواء بإضافة ادوار جديدة في مجالات التعليم الجامعي، أو من خلال ظهور منظمات تدريبية وبحثية تهدد بغزو الميدان الذي احتكرته الجامعات، فضلا عن أن النظم الوطنية للتعليم العالي تعرضت للتحول من خلال هجر نظم التخطيط التقليدية التي تشبه نظام السوق وتوزيع الأدوار والموارد.

ومن ناحية أخري تغير بشكل مماثل دور الدولة في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في القرن العشرين، كما تغيرت بعض المفاهيم والحدود الفاصلة بين الدولة والسوق والثقافة وأضحت غير واضحة بشكل كبير، كما أن المؤسسات الرئيسية تغيرت وأصبحت جوفاء وبعضها انتهي. وظهرت علاقات تقارب بين المرونة المتزايدة لنظم إنتاج المعرفة من جهة والصفة التحولية للمجتمع المعاصر، مما اثر بشكل كبير علي الجامعات ومؤسسات التعليم العالي الأخرى، لذلك يجب العمل عل التكيف مع تلك الظواهر الجديدة.[2]

وقد أدت هذه التطورات والتغيرات التي حدثت بالمجتمع الدولي إلي حدوث تغيرات علي التعليم الجامعي والجامعات يمكن حصرها في الآتي:

1- أن الجامعة أو التعليم الجامعي لم يعد قاصرا علي الصفوة بل بات مفتوحا لعدد كبير من الأفراد، فالجامعة في هذا الشأن مرت بمراحل ثلاث بدأت بمرحلة الجامعة للنخبة ثم مرحلة الجامعة للعدد الأكبر من الطلاب وأصبحت حاليا للجميع، وقد تجسد ذلك في شعار "التعليم الجامعي

للجميع"، وأصبح التعليم الجامعي حقا مكتسبا للجماهير وانتهي عصري النخبة والصفوة، فقد زادت نسبة الملتحقين بالتعليم الجامعي زيادة مطردة.

2-إن الجامعة أو مؤسسات التعليم العالي لم تعد حكومية فقط أو من مؤسسات الدولة، وإنما ظهرت الجامعات الخاصة كنوع من الاستثمار المربح، زعما بان ذلك لمقابلة زيادة الطلب علي التعليم الجامعي، ولتقديم تعليم جامعي عالي الجودة.

حيث إمكانيات القطاع الخاص أكثر من الحكومات التي أهملت التعليم الجامعي ولم تخصص له موارد مالية كافية، علما بأن هذه الحكومات نفسها خصصت موارد مالية ضخمة لنواحي تافهة مثل الرياضة والفن، أي أنها أهدرت تلك الموارد في أحيانا كثيرة عمدا وأخري عن جهل، فالتعليم الخاص هدفه الأول والأخير هو الربح وما يحدث في الجامعات الخاصة في مصر خير دليل علي ذلك حيث يلتزم الأستاذ الجامعي بإنجاح الطلاب وليس بتعليمهم، مهما قيل في مهزلة التعليم الخاص من تبريرات كاذبة وخادعة فالحقيقة واضحة وضوح الشمس في كبد السماء.

وهي من وجهة نظري تشبه محلات العولمة الرأسمالية وانظروا في نتائج تلك الجامعات ترون الحقيقة، فلا يوجد مستثمر في العالم يريد إن يخسر أمواله فرأس المال جبان ولا يجتمع الربح وجودة التعليم خاصة في ظل هذا العصر الذي نعيشه وعلي الدولة أن تأخذ قضية التعليم خاصة الجامعي من أهم المسائل التي يجب ألا تتخلي عنها للقطاع الاستثماري مهما كانت المغريات تقبل منهم التبرعات فقط ولا تقبل منهم الاستثمار في التعليم لأنه إعدام للغد ونحر للمستقبل بشفرة باردة، فالدول تبنى بالعلماء وليس بلاعبي كرة القدم والفنانين الذين يتقاضون ملايين الجنيهات التي لو توجهت للتعليم

لكان خيرا لتلك الدول حاضرا ومستقبلا.

لذلك نري استعمال مصطلح (تطوير التعليم أو الارتقاء بالتعليم) بدلا من مصطلح (جودة التعليم) لأن المصطلح الأخير يطلق عادة علي السلع المادية، أي الأشياء المادية، أما الارتقاء فيطلق علي الأشياء غير المادية وخاصة القيم الإنسانية والثقافية، كما أن اعتبار التعليم سلعة يجعله بلا روح وينزع عنه الأيديولوجية التي ينطلق منها إصلاح وتطوير التعليم، فالكلمات مباني للمعاني تسكنه المضامين.[3]

3- لم تعد الجامعة قاصرة في أهدافها علي إعداد الخريجين وأجراء البحوث الأكاديمية، وإنما تجاوزت ذلك إلي الاهتمام بالتعليم المستمر وتقديم خدماتها للمجتمع من خلال الخدمات الاستشارية عن طريق فتح مكاتب استشارية متخصصة (مراكز الخدمة العام) في الكليات (وحدات ذات طابع خاص)والقيام ببعض النشاطات الإنتاجية التي تعزز العملية التعليمية وتزيد من معرفة طلبتها بخواص ومتطلبات العمل الميداني.

وفي النهاية نخلص إلي أن التعليم الجامعي في الدول العربية شهد خلال القرن العقدين الأخيرين من القرن العشرين تطورا ملحوظا تمثل في ازدياد عدد الجامعات في كل دولة، وارتفاع معدلات قبول الطلبة، ونمو طفيف في الموارد المالية المخصصة للجامعات، وتنوع في مجالات التخصص، وأيضا في تجهيز المؤسسات بالتقنيات التكنولوجية وتقنيات الاتصال الحديثة وان كان ذلك يختلف من دولة لأخرى ومن جامعة لأخرى، ورغم ذلك فأن البون لازال شاسعا بين الدول العربية والدول المتقدمة في هذا المضمار من المنظورين الكمي والنوعي[4] وقد ظهر ذلك

جليا في التصنيف العالمي للجامعات الذي خرجت منه الجامعات المصرية والعربية ولم تأخذ ترتيبا في قائمة أفضل خمسمائة جامعة علي مستوي العالم.

يتوقف نجاح مؤسسات التعليم العالي في أداء رسالتها بشكل رئيس علي أعضاء هيئة التدريس مرتفعي الكفاءة، حيث يعد عضو هيئة التدريس ذو الكفاءة والدافعية عنصرا حاسما ومهما في الارتقاء بمستوي التعليم الجامعي، والطلاب المتحمسون الذين تم إعدادهم بشكل جيد، وأخيرا الموارد المالية الكافية والمناسبة، إضافة إلي إبعاد السياسة عن البحث العلمي وحماية الحرية الأكاديمية من التداخلات السياسية، لان هذه التداخلات تؤثر سلبيا علي حرية البحث العلمي الأكاديمي وبالتالي استقلاليته.

2- معوقات التعليم الجامعي:

أصيبت مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي بالعديد من الأمراض شملت كافة نواحي العملية التعليمية من طرق التعليم ومناهج البحث وأساليب الإدارة سوء استخدام الموارد وتأهيل المدرسين، ورغم كل ذلك فان هناك داء عضال ومؤثر يتمثل في إخضاع التعليم العالي والبحث العلمي لغايات خارجة عن نطاق ووظيفة الجامعات المتمثلة في التأهيل والتكوين والبحث العلمي.

ففي معظم البلاد العربية تفرض الحكومات عن طريق الأجهزة الأمنية وصايتها المباشرة وغير المباشرة علي الحياة الجامعية، وتتعامل مع أعضاء الهيئات العلمية والإدارية وعلي كافة المستويات طبقا لمنطق الولاء والمحسوبية وتخضع المناهج والبرامج والمشاريع العلمية لحسابات السياسة الضيقة وأغرض الحفاظ

علي الحكم واحتكار السلطة، وجعلت الجامعة الباب الخلفي للموالين لها لتولي منصب الوزارة، فضلا عن وضع القيود علي المعارف العلمية، والحد من حركة الباحثين والعلماء داخل البلاد وخارجها وتصادر الرأي وتستخدم الجامعات كمراكز للدعاية الحزبية أو الدعوة الأيديولوجية[5]

ومن أهم وأخطر تلك المعوقات الاعتداء علي الحرية الأكاديمية التي تمثل جوهر العملية التعليمية في الجامعات، والحرية الأكاديمية في جوهرها تعني (أولا احترام استقلالية المؤسسات التعليمية والعملية وعدم إخضاع برنامج عملها أو أدارتها أو تنظيم شئونها لتداخلات السلطة الحاكمة أو سطوة المؤسسات الدينية أو هيمنة أباطرة السوق والنفوذ الاقتصادي.)[6]

وتتضمن الحرية الأكاديمية مجموعة حقوق أساسية نجملها في الآتي:

1- مساواة جميع أفراد المجتمع ذوي الكفاءات في فرص الالتحاق بالسلك الأكاديمي والاعتراف بحقوق جميع أعضاء المجتمع الأكاديمي من أساتذة وباحثين وطلاب وإداريين في ممارسة نشاطاتهم دون تمييز أو تدخل خارجي أو تغيير من جانب السلطات المحلية أو الأجنبية.

2- تعيين وترقية ومحاسبة أعضاء المجتمع الأكاديمي من خلال قوانين ولوائح مهنية بواسطة وتحت أشراف هيئات جامعية منتخبة.

3- حق أعضاء المجتمع الأكاديمي في إقامة علاقات التواصل العلمي مع الجامعات الأخرى، وحق المشاركة في صياغة المعايير المهنية داخل جامعاتهم.

4- الحقوق والحريات الأكاديمية للطلاب المتمثلة في الحق في تلقي العلم بصورة صحيحة ومتكاملة وغير مشوهه، وحرياتهم في اختيار المواد التي يدرسونها وحقهم في تنمية قدراتهم وأفكارهم ومعتقداهم واتجاهاتهم المستقلة دون ضغط أو أكراه.

5- الحقوق الأكاديمية للمؤسسة الجامعية ذاتها، بحيث يكون لها كامل الحرية في صنع سياساتها التعليمية والإدارية والمالية ووضع السياسات والشروط التي يتم علي أساسها اختيار وترقية أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم دون رقابة أو تحكم أو اعتراض من خارج الجامعة مهما كانت تلك الجهة، وتملك الجامعة الحق في تقييم الأساتذة ليس حسب معتقداتهم الشخصية أو اتجاهاتهم السياسية، ولكن طبقا للمعايير العلمية والمهنية المتعارف عليها في الجامعات، وللجامعات الحق في اختيار قياداتها عن طريق الانتخاب الحر دون قيود أو اعتراضات من خارجها.

ومن أهم ما يواجه الجامعات أنها مجتمع تسيطر عليه ثقافة الطبقة الوسطي، مما زاد من أعرابها عن مجتمعاتها، وتباعد المسافة الاجتماعية بين الثقافات المختلفة، كما فشلت في الارتباط بالأفكار الأكاديمية التي تخدم الإنسان بحل قضاياه الحقيقة، لذلك لم تثر الحياة الإنسانية بشيء، فقد استسلمت الجامعات لضغوط أصحاب النفوذ والقوي الصناعية والعسكرية، مما جعله تنتج أفكارا مضادة للحياة الإنسانية، فالعديد من الأبحاث أصبحت منفصلة تماما عن مشاكل الواقع الذي تعيشه المجتمعات، مما أدي إلي انفصال الجامعات عن الواقع.

كما فشلت الجامعات في إيجاد حلول إيجابية للتغلب علي مشكلات معروفة كالفقر والحروب والتعصب والإرهاب، وتخلت الجامعة عن إنسانية التربية الجامعية فيما يتعلق بالبرامج الأكاديمية فيهي مختزلة لا تروق ولا تناسب الشباب ولا تعبر عن احتياجاتهم ومشاكلهم، كما إن الجامعات أصبحت (اوتوقراطية) أكثر منها ديمقراطية فهي لا تمثل كل مواطنيها.[7]

كما تعاني مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي من ضعف الإمكانيات وشح الموارد المالية لمسايرة المستجدات في مجال تطوير المعامل وتحديث الأجهزة المختبرية، والعجز عن الإنفاق علي دعم البحث العلمي دعما شاملا واقعيا، رغما عن أن العرب هم أغني أمة في العالم ماليا!!! ، علما بأن مشكلة نقص التمويل توجد في المؤسسات التي تتمتع بإمكانيات مادية عالية، حيث بدأت تلك الموارد في التناقص. إضافة إلي عدم ملائمة المناهج في الجامعات لمتطلبات سوق العمل، التي تقتضي ايلاء اهتمام أكبر للتعليم الفني والمهني في مختلف مستوياته بما يلبي احتياجات التنمية الاقتصادية.(8)

لعل من أهم المعوقات التي تعيق أداء الجامعات لرسالتها المطلوبة، هو التدخل الأمني السافر في كافة الشئون الجامعية من تعليمية و إدارية وأحاطته بالجامعة أحاطة القيد بالمعصم، عن طريق مكاتب الأمن التي استغلتها الشرطة وجهاز مباحث أمن الدولة في فرض سيطرتها علي مجمل الحياة الجامعية وتعاملوا مع الجامعة بنفس العقلية التي يتعاملوا بها في السجون والمعتقلات وأصبحت الموافقة الأمنية شرط للتعيين والترقي والسفر وعقد الندوات أو المؤتمرات، وقيل بأن نتائج الامتحانات تعرض علي الأمن قبل إظهارها لتعديلها طبقا لرغبات الأمن، حتى قيل بأن توحش الأمن داخل الجامعة فاق كل الحدود، مما أدي إلي اختناق الحياة الأكاديمية وأهدرت حرية البحث العلمي وحرية الرأي والتعبير وخرجت الجامعات المصرية من قائمة أفضل خمسمائة جامعة علي مستوي العالم، كما خرجت من التصنيف الأفريقي للجامعات

حيث قامت الحكومة المصرية في عام 1954 بوضع حشود من قوات الأمن على المدخل الرئيسي لكل جامعة ، وحتى الآن هؤلاء الجنود لهم وجود

دائم على بوابة الجامعة ومدخل كل كلية داخل الجامعة ويتبعون وزارة الداخلية، وفي الأردن هناك الحرس الأمني على مداخل الجامعات ويتبع للمخابرات العامة، وفي فلسطين اليوم هناك حرس أمني في الجامعات الفلسطينية، والأمر مُتداخل أيضاً فيما يتعلق بإدارات الجامعات والمُحاضرين فيها ، ففي مصر هناك العديد من الأفراد في الإدارات والمحاضرين يتبعون وزارات أو دوائر حكومية مخابراتية. وذات الشيء في الأردن، حيث يتوجب على كل مُحاضر أن يمر في فحص أمني لدى المخابرات قبل أن يتم تعيينه.

يتم استفزاز الطلاب، وتهديدهم من خلال استجوابهم بدون سبب داخل مكتب الحرس بواسطة ضباط أمن الدولة الذين يهددون الطلاب بأنهم سوف يعملون علي رسوبهم كما يتم افتعال المشاجرات للاعتداء عليهم بواسطة عناصر أمنية ترتدي زيا مدنيا وتكون من وحدات الكاراتيه وتقوم هذه القوات بتمزيق معارض فنية أو سياسية ينظمها الطلاب مثل تمزيق معرض حركة 30 مارس للطلاب ولم يسلم أعضاء هيئة التدريس من الاعتداءات الأمن فإن عددا من حالات الاعتداء تم علي عدد من الأساتذة.

إهدار استقلال الجامعات إن هذا يحدث بصفة منتظمة حيث يتدهور الأمر عاما بعد عاما منذ أوائل التسعينات خاصة منذ عام 1994 عندما ألغي انتخاب العمداء بالكليات وكانت هذه نقطة فاصلة في تاريخ الجامعة المصرية ويأتي ذلك في إطار العديد من القيود التي تفرض علي الجامعة منها قيود تتم بواسطة الدولة والحكومة من خلال وزير التعليم العالي، والمجلس الأعلى للجامعات ورؤساء الجامعات والعمداء المعينين والشرطة والقوانين المقيدة للحريات والأمن فالشرطة تتواجد بزيها الرسمي داخل الحرم الجامعي في مخالفة

صارخة للقانون والدستور، بالإضافة إلي الشرطة السرية التي ترتدي الزى المدني من مخبرين وضباط أمن دولة، والأمن هو الذي يتخذ كافة القرارات داخل الجامعة ويتدخل في كل صغيرة وكبيرة، ولا يستطيع عميد أو مدير جامعة اتخاذ أي قرار قبل استشارة الأمن.

وتوظف كل من الجامعات المصرية والفلسطينية مُراقبون ومشرفون على الطلبة والأساتذة فيها، وفي مصر يتواجد حراس الأمن بحجة منع السرقة والحرائق، وفي فلسطين بداعي المحافظة على شرف الطلبة والطالبات من أي اعتداء خارجي، حسب ما صرحت به إدارة أمن الجامعات الفلسطينية. وفي الحالتين فأن مرجعية الأمن هي للمسئولين الأمنيين وليس لإدارة الجامعة كما مفترض. وبالنسبة لتوظيف (المُخبرين) ففي مصر يتم " زرعهم " من أوساط الطلبة أنفسهم وكذلك الأمر بالنسبة للجامعات الفلسطينية حيث ينشط المخبرون بين الطلبة.

وفي الأردن يكون المخبرون من الطلبة والأساتذة معاً، وهناك يخشى المحاضرون من التحدث بصراحة في قاعة المحاضرات. في مصر حدث في فترة ماضية ما يشبه الشرخ في العلاقة بين الأساتذة والطلبة حيث كان الأساتذة يخشون من الإجابة على أسئلة ذات طبيعة عامة. وفي الأردن، وخلال فترة السبعينات تم فصل العديد من الأساتذة لأنهم انتقدوا الحكومة.

أما في فلسطين، فرغم وجود (المُخبرين) إلا أن الأساتذة يتحدثون في الأمور العامة، وينتقدون قرارات المجلس التشريعي مثلاً، ويُقارنون بين الواقع الفلسطيني والأحوال في الدول العربية المجاورة، بأسلوب كيفية تطوير الحال القائم وليس النقد المباشر.[9]

أما بالنسبة للاعتداءات الأمنية علي نوادي أعضاء هيئات التدريس فهي كثيرة ومتعددة، فقد قامت الدولة بغلق أندية أعضاء هيئة التدريس في جميع جامعات مصر تقريبا باستثناء نادي جامعة القاهرة ونادي جامعة الأزهر، وذلك للحد من نشاط أعضاء هيئات التدريس فضلا عن تهديدات أمن الدولة لأعضاء هذه النوادي باستمرار، مثل نادي القاهرة والأزهر.

أما ما حدث في جامعة الإسكندرية فكان أكثر ضراوة فبعد معركة عصيبة في ساحات القضاء قام أعضاء هيئات التدريس بانتخاب مجلس إدارة النادي في الشارع بعد أن حاصرت الشرطة مقر النادي لمنع الأساتذة من الوصول إلي الصناديق الانتخابية وأغلقت أبواب النادي بالجنازير ولا تزال أجهزة الأمن تمنع المجلس المنتخب من أخذ كافة حقوقه، ولـلآن لم يتم فتح غرف النادي للأعضاء المنتخبين ولم يسمح لهم بالتصرف في ميزانية النادي وجاء كل ذلك علي خلفية مخالفة محافظ الإسكندرية السابق للقانون بتجديده للمفوض مرة أخري بعد شهرين من تعيينه بدلا من إجراء الانتخابات كما ينص القانون.

وتم انكشاف سيطرة الأمن على الجامعات المصرية وتدخله في كل كبيرةٍ وصغيرة، مما جعل إدارات الجامعات مجرَّد منفذة لتعليمات الأمن وتوجيهاته، يأتي هذا في الوقت الذي اختفت فيه الجامعات المصرية من خريطة الجامعات العالمية؛ بل إنَّ جامعات لدول مثل تشاد والكونغو سبقت جامعتنا في الترتيب الدولي،

علما بأن مجرد تواجد الأمن بهذه الصورة غير قانوني، لخلو القانون رقم (49) لسنة 1972من أي نص يبيح ذلك، والمادة الوحيدة التي تبيح تواجد أمني داخل الجامعة هي المادة (317) التي أضيفت ألي اللائحة بموجب قرار رئيس

الجمهورية رقم (265) لسنة 1979م والتي نصت في الفقرة الأولي منها علي (تنشأ بكل جامعة وحدة للأمن الجامعي تتبع رئيس الجامعة مباشرة ويكون لإفرادها زى خاص يحمل شعار الجامعة) ثم أضاف قرار رئيس الجمهورية رقم (378) لسنة 1984م إليها الفقرة التي تنص علي أن(تتحدد مهامها في حماية منشآت الجامعة وأمنها) كما أضيف لها بشأن التعليمات تفويض رئيس الجامعة في إنابة غيره بذلك (أو من ينيبه التعليمات اللازمة لأداء هذه المهام).

حتى هذه المادة لا تبيح للأمن التدخل في الشئون الجامعية مطلقا، واضح ذلك جليا من قراءة نص المادة وما أضيف إليها، وقد أيد القضاء الإداري ذلك في حكم محكمة القضاء الإداري بأسيوط رقم(837) لسنة (7ق) الذي ورد فيه (إن إلحاق تبعية الآمن الجامعي إلي إدارة الحرس الجامعي يعد مخالفا للقانون ذلك أن الأولي تتبع رئيس الجامعة والثانية تتبع وزارة الداخلية وقد وصلت هذه التبعية إلي معاملة العاملين بإدارة الأمن ذات المعاملة العسكرية التي يعامل بها أفراد الحرس الجامعي واختصاص الإدارة الخيرة بتوزيع أفراد الأمن الجامعي والتحقيق معهم وتأديبهم ورفع تقاريرهم)

ترتيبا علي ما سبق يعد تواجد رجال الشرطة (الرسمية والسرية)داخل أسوار الجامعة وداخل الكليات أمر مخالف للقانون (49) لسنة 1972م بشأن تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية. إضافة لما سبق فأن التدخل الأمني في شئون الجامعات مخالف للمادة (18) من الدستور التي نصت علي ضرورة أن تحمي الدولة استقلال الجامعات ومراكز البحث العلمي وذلك كله بما يحقق الربط بينه وبين حاجات المجتمع. وهذا التواجد الأمني في الجامعة يخالف عدد من المواثيق الدولية هي:

المادة (13) من العهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية

والثقافية التي أكدت علي أن الحق في التعليم لا يمكن التمتع به إلا إذا صحبته الاستقلالية والحرية الأكاديمية للعاملين والطلاب وقد ذهبت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالأمم المتحدة في دورتها الحادية والعشرون لسنة 1999م إلي أن التمتع بالحرية الأكاديمية يتطلب استقلال مؤسسات التعليم العالي فقالت عن الاستقلال بأنه (درجة من الحكم الذاتي لازمة لكي تتخذ مؤسسات التعليم العالي القرارات بفعالية بالنسبة للعمل الأكاديمي ومعاييره وإدارته وما يرتبط بذلك من أنشطة).

2- إعلان كمبالا بشأن الحرية الفكرية الصادر عن منظمة الوحدة الأفريقية سابقا الإتحاد الإفريقي حاليا عام 1990م، الذي ذهب في المادة (11) منه علي ضرورة أن تكون مؤسسات التعليم العالي مستقلة في إدارة شئونها عن الدولة أو أي سلطة عامة أخري بما في ذلك الإدارة ووضع البرامج الأكاديمية وبرامج التدريس والبحث والبرامج الأخرى ذات الصلة، كما نهي في المادة (14) منه علي أن: (لا تنشر الدولة أي قوات عسكرية أو قوات الدفاع المدني أو قوات الأمن أو المخابرات أو أي قوات متشابهة داخل مباني وأراضي المؤسسات التعليمية، وفي حالة ما إذا كان نشر هذه القوات ضروريا من أجل حماية الحياة والممتلكات ففي هذه الحالة تراعي الشروط التالية:

أ – أن يكون هناك خطر واضح علي الحياة والممتلكات.

ب – أن يكون رئيس المؤسسة المعنية قدم دعوة خطية بهذا المعني.

ج – أن تتم الموافقة علي مثل هذه الدعوى من قبل لجنة قائمة من المجتمع الأكاديمي تشكل لهذا الغرض.

كما أكد الإعلان في المادة (15)منه علي ضرورة أن تتوقف الدولة عن

ممارسة الرقابة علي أعمال المجتمع الفكري.

1- إعلان عمان للحرية الأكاديمية والصادر عن مؤتمر الجامعات العربية في عام2004م الذي نص في ديباجته علي أن " المشكلة الأكبر التي تتصل بجميع هذه المشاكل(يتحدث عن مشاكل الجامعات) وتزيد من تفاقمها هي إخضاع التعليم العالي والبحث العلمي لغايات خارجة عن غايات التأهيل والتكوين والبحث العلمي، ففي معظم البلاد العربية تفرض السلطات العمومية، لا بل الأجهزة الأمنية، وصايتها المباشرة علي الحياة الجامعية وتتعامل مع أعضاء الهيئة الإدارية في جميع المستويات حسب منطق الولاء والمحسوبية وتخضع المناهج والبرامج والمشاريع العلمية لحساسيات السياسة الضيقة وأغراض الحفاظ علي الحكم واحتكار السلطة وهي لا تخضع القيود علي تداول المعارف فحسب ولكنها تحد من حركة الباحثين والعلماء داخل البلاد وخارجها وتصادر الرأي وتستخدم الجامعات كمراكز للدعاية الحزبية أو الدعوة الإيديولوجية".

وأورد هذا الإعلان في أول مبدأ من مبادئه علي " ضرورة إلغاء الوصاية السياسية عن المجتمع الأكاديمي، والتزام السلطات العمومية باحترام استقلال المجتمع العلمي بمكوناته الثلاثة من أساتذة وطلبة وإداريين، وتجنيبه الضغوط الخارجية والتداخلات السياسية التي تسيء إلي حرية الهيئات الأكاديمية مما يوفر شرطا ضروريا لنجاح العملية التعليمية وتطور البحث العلمي. كما ذهب إعلان ليما بشأن الحرية الأكاديمية واستقلال مؤسسات التعليم العالي والصادر عن المنظمة العالمية للخدمات الجامعية عام 1988م إلي أن الحق في التعليم لا يمكن التمتع به بصورة كاملة إلا في مناخ من الحرية الأكاديمية

واستقلال مؤسسات التعليم العالي، كما أفرد الإعلان ستة بنود حول استقلال مؤسسات التعليم العالي وهي البنود من (14-19) جاء فيها إلزام الدول بعدم الإخلال باستقلال مؤسسات التعليم العالي.[10]

هناك بعض المعوقات داخل الجامعات العربية وخارجها تؤثر سلبيا علي البحث والإنتاج العلمي تتمثل فيما يلي:

1- عدم وجود نصوص واضحة في لوائح الجامعات ومعاهد التعليم العالي بصفة عامة تنص علي تخصيص وقت (نصاب) للبحث العلمي ضمن أعباء وواجبات أعضاء هيئة التدريس، فاللوائح تشير عادة إلي تحديد ساعات التدريس فقط، وأن كان يبدو أنها تفترض أن ساعة التدريس الفعلي تتيح لأعضاء هيئة التدريس القيام ببحوث علمية بجانب قيامهم بالتدريس والأعمال الأخرى المرتبطة به. بل أن قيام عضو هيئة التدريس بالعمل البحثي فرضته عليه وظائف الجامعة ومتطلبات الحياة الجامعية وما ألقاه المجتمع علي هذه المؤسسة التعليمية من مسئوليات ووظائف.
2- قيام أعضاء هيئة التدريس بأعمال إضافية في المجال الجامعي تؤثر علي الوقت والجهد الذي يمكن أن يخصص للبحث العلمي.
3- ضآلة تسهيلات البحث العلمي بصفة عامة في معظم الجامعات.
4- عدم وجود الحوافز المادية أو المعنوية التي تساعد علي القيام بمجهودات البحث العلمي وإنجازه.

ولكي تقوم الجامعات بمهمة البحث العلمي علي أكمل وجهه لا بد من توافر أربعة عناصر رئيسة هي: الطاقة الفكرية، الوقت الكافي للقيام بالأبحاث، وخلق الجو الأكاديمي الملائم للأبحاث، والحفاظ علي المخصصات المالية اللازمة لذلك الغرض.[11]

معوقات التعليم الجامعي في مصر:

تعتبر الجامعات المصرية من أقدم الجامعات في الوطن العربي وهي رائدة في مجال التعليم العالي في العالم العربي، ومع ذلك فأنها تعاني من أزمات طالت ركائزها الفكرية والعلمية والبشرية، فالجامعات المصرية فيها العديد من القصور البنيوية والانتكاسات التي تثير الكثير من القلق والانزعاج علي مستقبل الجامعات في مصر بل مستقبل التعليم العالي، ولعل الاعتداء علي الحريات الأكاديمية أكثرها بروزا وأقدمها تاريخا.

فقد بدأ منذ نشأة الجامعات في مستهل القرن العشرين، لسلب دورها الفكري وتحويلها إلي مؤسسة لأعداد وتخريج الكوادر التكنوقراطية المتخصصة في مجالات المعرفة المختلفة. لذلك واجهت الجامعة منذ بدايتها ضغوطا شديدة من جانب المؤسسة الحاكمة وأصحاب المال في مصر، وتكمن المشكلة الحقيقية لهذه المؤسسة الأكاديمية منذ اللحظة الأولي لميلادها أنها جاءت نتيجة استجابة موضوعية لتلبية احتياجات المجتمع المصري وتطلعاته للمعرفة والعلم ولكنها حوصرت بقيود سياسية استهدفت تحجيم دورها الفكري والثقافي مع الحرص علي إبقاء دورها التقني.

وبعد ثورة 1952م تعرضت الجامعات المصرية لهجوم من جانب القيادة السياسية، تمثل في موجات متتالية من العدوان مستهدفا إخضاعها لنفوذ قادة الثورة، ففي عام 1954م طردت حكومة الثورة أكثر من خمسين أستاذا جامعيا بحركة عرفت زورا وبهتانا (بتطهير الجامعات) من العناصر غير الموالية للثورة.

وفي بداية الثمانينات أبعدت القيادة السياسية (67) أستاذا جامعيا بزعم أنهم معارضين للنظام ويثيرون الفتنة، مما أثر علي الجامعات المصرية تأثيرا بالغا لازال حتى تاريخه تعاني الجامعات منه فقد نشر ذلك الخوف الذي ولد انصياعا بين

صفوف الأساتذة بالجامعات المصرية، كما أهدرت هيبة الأستاذ الجامعي ومكانته في المجتمع، وأظهرته أمام المجتمع أنه مجرد موظف بسيط مستذل كبقية الموظفين في الحكومة.

ولم تكتف السلطة السياسية الحاكمة بما سلف، بل سعت إلي أحكام سيطرتها عن طريق حرمان الجامعيين من حقهم المشروع في اختيار قيادتهم، وفرضت عليهم قيادات موالية لها لا تعبر عنهم في أي شيء، مما أدي إلي غياب النماذج القيادية واختفاء التقاليد الجامعية العريقة.

ولقد طال القمع الحكومي جميع الجوانب الأساسية للحياة الجامعية سواء في التدريس أو البحوث أو الأنشطة الطلابية، وأخترق الحزب الحاكم الساحة الجامعية بصورة غير مسبوقة مخالفا بذلك كافة القواعد القانونية والأخلاقية[12].

وقد استعملت الحكومة لتفريغ الجامعة من دورها ورسالتها ذهب المعز وسيفه، فالسيف كان عن طريق الأجهزة الأمنية التي أعطتها الحكومة كامل الحرية في التصرف في الجامعة بداية من اختيار القيادات إلي تعيين المعيدين إلي التحكم في النتائج فلا تظهر النتيجة إلا بعد عرضها علي مباحث أمن الدولة لا تستبعد من الأوائل ومن الناجحين من لا ترضي عنه، أما ذهب المعز فتمثل في تعيين بعض الأساتذة الجامعيين المرضي عنهم حكوميا في مناصب الوزراء.

مما أفسد الحياة الجامعية وأنصرف هم معظم الأساتذة إلي أرضاء الحزب الحكم والتملق والتسلق للفوز بمنصب وزير وترك البحث العلمي والتدريس وحصر حريته في المغالاة في أسعار الكتب والجري وراء الوظائف

الإدارية مثل وكيل كلية ثم عميد ثم نائب رئيس جامعة ثم رئيس جامعة ثم إلي الوزارة(وقليل ما هم)وانتهي البحث العلمي فانتهت الجامعات فمات اليوم وأعدم الغد ونحر المستقبل. ويترتب علي ما سبق أن يصبح التعليم الجامعي بمختلف مستوياته عبئا كبيرا علي المجتمع للأسباب التالية:

- لا يساير تعدد وتجدد و تنوع حاجات المجتمع.
- لم يرق إلي مستوي الاستثمارات الهائلة والتطلعات المستقبلية.
- يبقي في حاجة إلي توريد المناهج والوسائل الأجنبية ونسخها.
- يتحول الفضاء الجامعي إلي فضاء منتج للتوتر والعدمية.
- لا يمكّن الأساتذة من التقدم في مجال البحث والدراسات
- لا يسمح للطالب بالمساهمة في اكتشاف مواهبة في العديد من المجالات وتطويرها.

وأدي ما سلف أيضا إلي الإشكالات التالية في مجال البحث العلمي:

- غياب الإعتمادات المالية بالشكل الكافي.
- الزيادة في بعض التخصصات مع ضعف التجهيزات.
- قلة المراجع والمصادر الحديثة.
- غياب الشراكة بين الجامعات ومختلف المؤسسات.
- عدم مواكبة التشريعات الجامعية لآليات مزيد انفتاح الجامعة علي محيطها.
- عدم توافر الاستقلالية الكافية للجامعات ومؤسسات البحث.

ونتج عما سبق بعض الإشكالات للجامعة في المجال الاقتصادي تتمثل في الآتي:

- كثرة وهيمنة الدراسات النظرية
- ضعف الدورات التكوينية بالمؤسسات.

- غياب التنسيق بين المؤسسات الجامعية والمؤسسات الاقتصادية.
- عدم مواكبة البرامج التعليمية لتطورات المجتمع الاقتصادية. قلة الدراسات الميدانية والخوف من نتائجها في العديد من الحالات.[13]

3 - حلول معوقات التعليم الجامعي :

بعد أن استعرضنا في المبحث السابق معوقات التعليم الجامعي نستعرض هنا حلول تلك المعوقات التي اقترحها خبراء التعليم الجامعي علي المستوي المحلي والإقليمي والدولي، لكي تسترد الجامعة مكانتها وهيبتها، وتؤدي رسالتها الحقيقة، وتقوم بالدور المطلوب والمرسوم لها طبقا للتقاليد الجامعية المعترف بها من قبل الجامعات العالمية وعلي أساس المعايير العالمية التي تستخدم لقياس جودة التعليم الجامعي، ومن ثم تتبوأ جامعاتنا مكانتها العلمية بين الجامعات العالمية وتكون من أفضل خمسمائة جامعة علي مستوي العالم.

وكان أهم المعوقات الوصاية السياسية للسلطة الحاكمة عن طريق التداخلات الأمنية في كافة شئون الجامعة التعليمية والتنظيمية والإدارية، التي بينا أنها تعد مخالفة للمواثيق الدولية والدستور المصري والقانون رقم (49) لسنة 1949بشأن تنظيم الجامعات، الذي خلي من أي نص يبيح هذا التدخل الأمني

ولاشك أن تحرير الجامعات من تلك الوصاية الأمنية يعد الخطوة الأولي والأهم في طريق إصلاح الجامعة وعودتها لأداء رسالتها الحقيقية واستقلالها الذي يعني في جوهره أن تصبح الجامعات مؤسسات علمية أكاديمية حقيقية وبذلك لا يصبح الهدف الحقيقي لأستاذ الجامعة السعي خلف المناصب الوزارية بل الحرص علي الإبداع العلمي الأكاديمي.

وقد أدي الخلط بين السياسي والأكاديمي، إلي نشوء صراع خفي بين الأساتذة، ووقعت الجامعة في قبضة السلطة السياسية وتخلت عن أداء دورها الأكاديمي، الذي يكفل احترام حقوق الأساتذة ويوفر لهم المناخ الملائم لممارسة حريتهم في الإنتاج العلمي، واستحال علي الجامعة الجمع بين وظيفتها العلمية والوصاية السياسية إلا علي حساب دورها الأكاديمي.

ويجب ألا تستخدم الجامعات كرديف أو كمستودع لإعداد كوادر نخبوية تتولي وظائف وزارية أو سياسية، وتتفرغ الجامعات لإنتاج المعرفة العلمية وتطويرها وتزويد المجتمع بالكوادر الفنية المتخصصة، لأن جعل الجامعات حقل احتياطي لتوريد عناصر النخبة السياسية يكون علي حساب الوظيفة الأساسية للجامعات كمؤسسة أكاديمية. ويجب علي الجامعات أن تحرر نفسها بنفسها من التبعية والاستسلام للسلطة السياسية، لكي لا تستخدم لتحقيق أغراض غير علمية وغير تربوية وأن تعمل الجامعات للحفاظ علي الدور العلمي والفكري لها في إطار استقلالها الحقيقي

ويتطلب تحقيق ذلك العمل علي ضمان الحياة الكريمة اللائقة للأكاديميين وحمايتهم من اللهاث خلف المناصب ومصادر الرزق خارج الجامعة، مع تزويدهم بالوعي الأخلاقي والمهني والسياسي الذي يمكنهم من الحصول علي حقوقهم الأكاديمية والحفاظ عليها، وتحرير العملية التعليمية من الأساليب التقليدية العقيمة سواء في المحاضرات أو الامتحانات وإطلاق حرية البحث العلمي بتوفير الإمكانيات المادية وتفرغ الباحثين وخلق المناخ العلمي السوي وتشجيع المبادرات الإبداعية[14].

ونادي البعض بعمل أجندة قوية لإصلاح للجامعات تعمل علي تحقيق الآتي:

- مزيد من الاهتمام بالطلاب وتعليمهم وخاصة من هم في المرحلة الأولي من التعليم الجامعي.
- مزيد من الاهتمام بمهنة التدريس وحسن الأداء فيها.
- مزيد من الولاء من قبل أعضاء هيئة التدريس نحو رسالة الجامعة مع الاعتراف الأكثر شخصية فيما يتعلق بالناحية العلمية لكل منهم.
- العمل علي تحقيق – علي نحو جيد– الرسالة الحقيقية للجامعة.
- التقليل من الهيمنة قبل النظام أو الأقسام، مع مزيد من التدريس البيني وكذلك إجراء البحوث البينية.
- مزيد من الخدمة النافعة للمؤسسات والهيئات الحكومية والمجتمع بكافة قطاعاته.
- الإهتمام من قبل الجامعة وأعضاء هيئة التدريس بتكنولوجيا المعلومات الجديدة، مثل نقل المعلومات بطريقة رقمية والبرمجيات التفاعلية المعقدة للاتصال بأجهزة الحاسوب الشخصي، واستعمال الانترنت في جمع المادة العلمية وتوفير ذلك لأعضاء هيئة التدريس مجانا، واستعمال أجهزة التلفاز والفيديو في التدريس.
- المزيد من التنوع في الأشكال التنظيمية والمؤسسية التي من خلالها يحدث التعليم والتعلم والبحث في مؤسسات التعليم العالي.[15]

أن تطوير المجتمع مرهون بتطوير مؤسساته ومنها الجامعات فإذا كان أي تطوير أو تحديث في المجتمع لابد له أن ينعكس على مختلف المؤسسات الاجتماعية بحيث تتطور هذه المؤسسات بالدرجة التي تجعلها قادرة على مواكبة

هـذا التطـوير، ومـن ثـم تصـبح قـادرة علـى المشـاركة في الإسـراع بمعدلاتـه وتضخيمها. فإن تطوير التعليم الجامعي وتحديث مؤسساته يعـد أحـد الحلـول المنطقية لخروج التعليم الجامعي، لمواجهة التحديات المستقبلية المختلفة.

فالتعليم الجامعي يواجه في الوقـت الـراهن تحـديات ومـتغيرات عديـدة توجب مراجعة أهدافه وفلسفته وتنظيماته ومناهجـه وعلاقتـه بـالمجتمع الـذي يوجد فيـه، ومواجهـة التعلـيم الجـامعي لهـذه التحـديات لـيس الغـرض منـه الاقتصار فقط على حـل مشـكلاته الحاضـرة، وإنمـا أيضـا لمواجهـة مشـكلات المستقبل، خاصة وأن التعليم في جوهره عملية مستقبلية، فنحن عندما نعلم إنما نعلم للغد.

المتغيرات العالمية والإقليمية وانعكاساتها على التعليم الجامعي:

إن تطوير التعليم الجامعي والتعرف على جوانب هذا التطوير ومبررات حدوثه لا يمكن أن تتم بصورة واضحة وصحيحة دون أن يسـبق ذلـك عمليـة استكشاف لمعالم الرؤية المستقبلية عالمياً وإقليمياً ومحلياً، وما تتضمنه هذه الرؤية من متغيرات. وتتمثل أهم ملامح هذه الرؤية في المتغيرات الآتية:-

- النمو السريع في المعرفة.
- الثورة العلمية والتكنولوجية.
- التطور الهائل في نظم ووسائل الاتصال والانتقال.
- اتساع دائرة الديمقراطية: وحرص الجماهير علـى الحصـول علـى حقوقهـا الإنسانية ومن بينها التعليم بصفة عامة والتعليم الجـامعي بصـفة خاصـة الأمر الذي أدى إلى زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي.
- التغيرات السريعة في طبيعة المهن في سوق العمل: وذلك نتيجة للاعتمـاد على التكنولوجيا الحديثة.

- الحرية الاقتصادية والتجارية: وانتشار مفاهيم الخصخصة واقتصاديات السوق وأسلوب القطاع الخاص والمنافسة، والاهتمام الشديد بعناصر الجودة الشاملة في كافة مجالات الحياة بما فيها التعليم الجامعي.
- زيادة طموح الأفراد، واختفاء الفروق بين الريف والحضر وخروج المرآة إلى مجالات العمل وسعيها نحو مزيد من التعليم.
- ارتفاع كلفة التعليم الجامعي الجيد: وتقلص مصادر التمويل التقليدية له خاصة مع الاتجاه الجديد المتمثل في تضاؤل سلطة الدولة، والدعوة إلى التقليل من دورها في تمويل وتقديم بعض الخدمات العامة إلى المستفيد مباشرة خاصة في مجال التعليم الجامعي.
- التعاون الدولي وتشابك المصالح.

ولقد تمثلت أهم هذه الانعكاسات في الآتي:

- زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي.
- إنشاء كليات ومعاهد جامعية جديدة تتصدى لتدريس التخصصات والعلوم الجديدة التي يتطلبها سوق العمل.
- ظهور تخصصات بينية تجمع بين أكثر من تخصص علمي وتعود إلى أكثر من منهج بحثي.
- الأخذ بفلسفة التعليم المستمر في التعليم الجامعي.
- البحث الدؤوب عن مصادر بديلة أو إضافية لتمويل التعليم الجامعي.
- الاهتمام بعوامل الجودة أو النوعية الرفيعة في أنظمة التعليم الجامعي.
- العمل على تحقيق مزيد من الاتصال والتعاون بين الجامعات ومعاهد التعليم العالي.
- الاهتمام بتدريس اللغات الأجنبية بجانب الاهتمام باللغة القومية.

الإصلاح في التعليم الجامعي:

أولاً: الإصلاح في الإ ار الفلسفي الذي تقوم عليه الجامعة:

ويمكـــن حصـــر أهـــم الإصـــلاحات في هـــذا المجـــال في ثـــلاث نقـــاط أساسـية:

1. أن الجامعة أو التعليم الجامعي لم يعد قاصراً على الصفوة بل بات مفتوحـاً لعدد كبير من الأفراد، فقد بلغـت نسـبة الملـتحقين بـالتعليم الجـامعي في الفترة من 86 إلى 1988 في الولايات المتحدة 59.6٪من مجموع السـكان في الفئة العمرة 18-22 عاماً وفى كنـدا إلى 62.3٪ والأرجنـتين 40.8٪، وكوريا الجنوبية 27.2٪ وفى مصر 19.8٪.
2. إن الجامعة أو مؤسسات التعليم العالي لم تعد مؤسسات حكومية فقـط أو من مسئوليات الدولة فقط، وإنما ظهرت الجامعات الخاصة في محاولة لمقابلة زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم الجـامعي، ولتقـديم تعلـيم جـامعي على درجة عالية من الجودة، وتتمثل أنماط تخصيص التعليم الجامعي عالميـاً في أربع فئات أو صيغ تتفاوت ما بين التخصيص الشامل للتعليم العـام، بحيث يتولى القطاع الخاص تمويل الجامعات وإدارتهـا دون أي تـدخل مـن الدولة.

ومن بين تلك المؤسسات الجامعية التي يتـولى القطـاع الخـاص والأهلـي تأسيسها وإدارتها، ولكنها تستمد تمويلها من القطاع العام بشكل شـبه كامـل تقريباً. وبينهما تخصيص شديد يفترض استرداد كامل تكلفـة التعلـيم العـالي الرسمي من المنتفعين به، وشكل رابع معتـدل مـن التخصـيص تتـولى الدولـة بموجبه مسئولية التعلـيم وتلجـأ في الوقـت نفسـه ضـمن حـدود معقولـة إلى مصادر التمويل الخاصة.

3. لم تعد الجامعة قاصرة في أهدافها على إعداد الخريجين وإجراء البحوث الأكاديمية، وإنما تجاوزت ذلك إلى الاهتمام بالتعليم المستمر وتقديم خدماتها للمجتمع من خلال الخدمات الاستشارية عن طريق فتح مكاتب استشارية متخصصة (مراكز الخدمة العامة) في الكليات (وحدات ذات طابع خاص) والقيام ببعض النشاطات الإنتاجية التي تعزز العملية التعليمية وتزيد من معرفة طلبتها بخواص ومتطلبات العمل الميداني.

ثانيا: الإصلاح في أهداف التعليم الجامعي:

لقد مضى العهد الذي كانت الجامعات ومؤسسات التعليم العالي مسئولة فقط عن تكوين الباحثين وإعداد العلماء الذين يتفرغون للعلم والمعرفة باعتبار ذلك هدفاً في حد ذاته. ولكن هذه الأهداف تطورت وسوف تتطور في المستقبل، وستكون الأولوية في جامعة المستقبل للأهداف التالية:

فيما يتعلق بالتعليم :

- تعليم الطالب كيفية التعلم الذاتي والتقويم الذاتي.
- اكتساب الطالب الاستقلالية الإبتكارية والقدرة على الإبداع.
- اكتساب الطالب القدرة على التحكم في التغير.
- اكتساب الطالب القدرة على المشاركة في تنمية مجتمعه.
- اكتساب الطالب الرغبة في الاستمرار في التعليم.
- اكتساب الطالب القدرة على تحديد ما يريد أن يكون عليه، والقدرة على تنمية شخصيته.

فيما يتعلق بخدمة المجتمع والتعليم المستمر:

- تدريب العاملين بمؤسسات المجتمع المختلفة على الجديد في مجال عملهم، وإتاحة فرص التدريب التحويلي لهم.
- معاونة مؤسسات المجتمع المختلفة في حل ما تواجه من مشكلات من خلال الدراسات والبحوث العلمية.
- الانفتاح على الثقافات الإنسانية عند الشعوب الأخرى بما يسهم في تشجيع التعاون الدولي، وتدعيم فرص السلام بينهم.
- الإسهام في حل المشكلات العالمية التي تواجه المجتمعات وتشجيع التعاون الفكري على المستوى الدولي.
- إتاحة الفرص أمام الراغبين في مواصلة الدراسة الجامعية في تحقيق أهدافهم
- تزويد الدارس أو الباحث بالمعارف والخبرات التي تمكنه من معرفة أصول ثقافته وتراثه الوطني.

ثالثاً: الإصلاح في أنماط التعليم الجامعي وبنيته:

- تقسيم الجامعات الكبيرة كثيرة العدد إلى جامعات صغيرة أو متوسطة العدد أو فك هذه الجامعات إلى عدة فروع جامعية *Multicampuses Universities*
- الأخذ بفكرة الجامعة التخصصية بحيث تتحول الجامعة الأم إلى عدد من الجامعات مثل جامعة طبية، وأخرى هندسية، وثالثة زراعية، ورابعة للعلوم الإنسانية، وخامسة تربوية وهكذا.
- إنشاء مراكز وكليات للدراسات العليا، يختص كل مركز أو كلية منها بمجال تخصص معين يتناسب مع طبيعة اهتمامات القطر الذي يوجد فيه.

- إنشاء جامعة للدراسات العليا تكون قادرة على تقوية الأسس العلمية والتكنولوجية في مجالات البحث والتطوير، وتفسح المجال لمزيد من الدراسات البينية *Interdisciplinary* والمتجاورة *Trans-disciplinary* والعرضية *Cross-disciplinary*.
- التوسع في مؤسسات التعليم العالي عن بعد *Distance Higher Education*. ومن ذلك: الجامعة المفتوحة *Open University*، جامعة الهواء *University of Air*، الجامعة بدون جدران *University Without Walls*- التوسع في مؤسسات التعليم العالي التعاوني *Cooperative Higher Education*.
- التوسع في مؤسسات التعليم العالي قصير الدورة *Short Cycle Higher Education*.
- التحول من نظام الكليات كوحدة علمية للجامعة إلى الأقسام كوحدات علمية، باعتبار الأخيرة أكثر مرونة وأكثر قدرة على التكيف مع طبيعة التحولات العميقة في طبيعة المعارف الإنسانية، وقدرتها على رفع الإنتاجية العلمية لأعضائها من خلال توفير فرص وبواعث متنوعة.
- إدخال تغييرات في نظم الدراسة بحيث لا يقتصر على الطالب النظامي، وإنما تتيح الفرص للدراسات المسائية، وللدراسة بعض الوقت، أو التعليم المتناوب والدراسة من الخارج (نظام الانتساب الموجه).

رابعاً: الإصلاح في العملية التعليمية الجامعية

- التحول من نظام العام الأكاديمي الكامل إلى نظام الفصول الدراسية (الفصل الدراسي المحدد، الفصل الدراسي ذو الساعات المعتمدة).
- الأخذ بالتقنيات الحديثة في طرق التعليم والتعلم مثل الأقمار الصناعية

وشبكات البريد الإلكتروني والتخاطب المرئي وغيرها من الوسائل السمعية والبصرية الحديثة.

- تطوير طرق واستراتيجيات التدريس بحيث لا تقتصر فقط على الطرق التقليدية (المحاضرة) إنما لتشمل استخدام استراتيجيات فاعلة كالتعلم الذاتي، والتعلم بالتمكن، والتعلم بحل المشكلات، والتعلم البرنامجي، وطريقة الموديلات (تفريد التعليم)، الحزم التعليمية وغيرها من الطرق التي تهتم بالفهم وتربط بين النظرية والتطبيق، وتهتم بالإبداع واستقلالية التفكير وإتاحة فرص التعلم الذاتي.
- التطوير المستمر للمناهج والمقررات الدراسية بحيث تلاحق تفجر المعرفة وتجد مكاناً للدراسات البينية والتخصصات الجديدة.
- الإهتمام بالتقويم المستمر لكل الجوانب التعليمية، الطالب، الأهداف، المحتوى التعليمي، طرق التدريس وتقنياته، إضافة إلى أساليب وأدوات التقويم والإمتحانات وألا يقتصر الأمر في تقويم الطالب على قياس قدرات الحفظ فقط وإنما يمتد إلى الفهم والتحليل والنقد، وإلى قياس القدرة على أداء المهارة المطلوبة، الكشف عن مدى إيمانه بالاتجاهات الجديدة.
- توجيه مزيد من الاهتمام بالخدمات الطلابية والتي تتمثل في العمل على توفير الرعاية النفسية والتوجيه التربوي والعلمي للطلاب، إضافة إلى الرعاية الصحية ورعاية المعوقين والمتفوقين وغيرها من الخدمات التي تسهم في توفير المناخ المناسب للعملية التعليمية.

خامساً: الإصلاح في تنمية أعضاء هيئة التدريس بالجامعة:

لا يستطيع التعليم الجامعي أن يجابه التحديات الآنية والمستقبلية إلا بتنمية أعضاء هيئة التدريس على نحو يعينهم على الاضطلاع بما يتوقع منهم من أدوار ومسئوليات، وفى الغالب يتم ذلك من خلال إتباع الأتي:

أ – الاهتمام بالإعداد التربوي لأعضاء هيئة التدريس وذلك من خلال الإجراءات التالية:

1- تنظيم حلقات أو دورات تدريبية تجديدية بهدف تزويد أعضاء هيئة التدريس بكفاءات تقويم كل عناصر العملية التعليمية بل وعناصر النظام الجامعي ككل، وغيرها من الكفاءات التي يمكن أن تسهم في مساعدة المعلم الجامعي على أداء مهامه العلمية والتربوية.

2- النص في لوائح وقوانين تنظيم الجامعات على جعل الإعداد التربوي شرطاً مسبقاً لالتحاق عضو هيئة التدريس بالعمل الجامعي.

3- إنشاء وحدات أو مراكز للتدريس الجامعي في كل جامعة تكون مستقلة أو ملحقة بكليات التربية ويكون هدفها تطوير النشاطات التدريسية خاصة نظم الامتحانات ونظم القبول ونظم التوجيه والإرشاد الطلابي.

4- احتساب نتيجة النشاط التدريسي في نظم الحوافز والترقيات، شأنه في ذلك شأن نشاطات البحوث ونشاطات الخدمة العامة.

ب – الاهتمام بالنمو العلمي والمهني للمعلم الجامعي وذلك من خلال:

1. تيسير فرص اشتراك عضو هيئة التدريس في المؤتمرات والندوات العالمية والمحلية ذات الصلة بتخصصه الأكاديمي حتى يتم له تبادل الخبرات مع زملاء له عاملين في نفس تخصصه.

2. العمل على توفير الدوريات العلمية والمراجع الأساسية والكتب الحديثة بالمكتبات الجامعية بما يمكن عضو هيئة التدريس من الإطلاع على المعارف الجديدة في مجال تخصصه.
3. التوسع في نظام تبادل الخبرات العلمية مع الجامعات العربية والأجنبية، وذلك عن طريق وضع خطط متكاملة للأساتذة الزائرين من الجامعات الأجنبية، وإيفاد بعض أعضاء هيئة التدريس لمدة تتراوح بين 6 إلى 9 شهور وذلك للإطلاع على نظم الدراسة والبحث في الجامعات الأجنبية، حيث أثبتت الدراسات وجود علاقة إيجابية بين زيادة مرات الاتصال والاحتكاك وارتفاع الإنتاجية العلمية
4. عقد دورات تدريبية أو ورش عمل لشباب أعضاء هيئة التدريس لتدريبهم على الجديد في مجال البحث العلمي ومهاراته، ولإتقان اللغات الأجنبية، بما يسهم في تمكينهم من امتلاك هذه المهارات والاتجاهات المصاحبة لها، إضافة إلى الدورات التدريبية التي تتعلق بالجديد في ما يتعلق بنظم الدراسة الجامعية.

ج- البحث عن صيغ لتقويم أعضاء هيئة التدريس بما يتناسب مع جوانب هذا الأداء، بحيث تتضمن هذه الصيغ تقويم أو قياس مؤشرات أداء التدريس والبحث ورعاية الطلاب وخدمة المجتمع.

د- العمل على توفير الجو الملائم لأداء عضو هيئة التدريس لرسالته بصورة أفضل من خلال توفير الحياة الكريمة له، وتوفير الوقت اللازم لبحث وسائله ومتطلباته، والتخفيف من الأعباء التدريسية لعضو هيئة التدريس، الأمر الذي يتيح له الوقت الكافي كي يتمكن من تحقيق التوازن بين مهمة التدريس ومهامه الأخرى.

سادساً: الإصلاح في مجال تقويم الأداء الجامعي:

1. الاستفادة من النظريات والمفاهيم التي عالجها مفكروا نظرية الأداء الإنساني، وتكنولوجيا الأداء في البحث عن مداخل جديدة لتقويم الأداء الجامعي مثل نظم إدارة الجودة الشاملة وهندسة التغير أو إعادة الهيكلة.
2. السعي نحو توفير أو إعداد قائمة أو أداء يتضمن المعايير التي يمكن على أساسها تقويم الأداء الجامعي تتضمن مختلف أشكال الأداء الجامعي أو مجالات عمل الجامعة أو إعداد قائمة تتعلق بجانب معين أو مجال من مجالات الأداء الجامعي.
3. إنشاء إدارة أو مركز بكل جامعة يضم عدداً من الأساتذة المشهود لهم بالكفاءة العلمية والخبرة الأكاديمية، وبعض أفراد البيئة المحيطة والخريجين، تتولى تقويم (تطوير) أداء كل مجال من مجالات العمل الجامعي، وإجراء البحوث والدراسات وعقد المؤتمرات والندوات التي تتعلق بتقويم الأداء الجامعي بصفة خاصة والتعليم الجامعي بصفة عامة.
4. الأخذ باستراتيجيات الكفاية والفاعلية والتقويم المستمر في تقويم الأداء الجامعي ووضع معايير واضحة لتطبيقها.[16]

يحتاج التعليم العالي إلى إدارة جيدة ومصطلح الإدارة *Governance* يشير إلى الترتيبات الرسمية وغير الرسمية التي تتيح لمؤسسات التعليم العالي اتخاذ القرارات وتنفيذها ويتضمن هذا المصطلح الإدارة الخارجية التي تعنى العلاقة بين المؤسسات والمشرفين عليها، وكذا الإدارة الداخلية التي تعنى خطوط السلطة داخل المؤسسة، والإدارة الجيدة تتكون من عدة مبادئ حتى تفي بالغرض وتعطي النتيجة المرجوة والمبتغاة، ونضمن أداء الجامعات ورسالتها في تنمية المجتمع في كافة المجالات.

الحرية الأكاديمية:

تعريف الحرية الأكاديمية:

الحرية الأكاديمية هي " حق أعضاء هيئة التدريس في متابعة أبحاثهم، والتدريس، و الطبع دونما قيد أو حد من قبل المؤسسة التي ينتسبون إليها وبدون الحرية الأكاديمية لا تستطيع الجامعات تحقيق وظائفها الرئيسة وأن تكون حافزة وحرم للأفكار الجديدة، حتى ولو كانت غير شائعة[17].

وهناك العديد من التعريفات للحرية الأكاديمية، فتُعرف بأنها تطبيق الحق في أن يكون للفرد حرية رأي أو فكر، وتُعرّف أيضاً بأنها الحرية لمجموعة من الأفراد في المجتمع الأكاديمي لإتباع نشاطات في إطار يحدده ذلك المجتمع وفق قواعد أخلاقية ومستويات دولية بدون أي ضغط خارجي. وينحصر المجتمع الأكاديمي في المحاضرين والباحثين والطلبة.

وتعريف الحرية الأكاديمية من وجهة نظرنا أنها (حرية البحث والتدريس والتحدث والنشر مع الالتزام بمعايير وقواعد البحث العلمي دون تدخل أو فرض عقوبات، ودون تقويض لما يمكن أن يقود إليه هذا البحث أو الفهم).

المعنى التنفيذي للحرية الأكاديمية:

على الرغم من أن كل واقع وطني يشكل لاشك رؤيته الخاصة لمعنى وممارسة الحرية الأكاديمية، إلا أنه كحد أدنى يجب أن يخضع أداء أعضاء هيئة التدريس وتعبيرهم داخل قاعات الدرس وفي السياقات التعليمية الأخرى للتقدير المهني لزملائهم العلماء وحدهم.

وعلى الجامعة أن تدافع دائما عن حرية الرأي والتعبير داخل وخارج قاعات الدرس دونما اعتبار لانتشار أو الموافقة التي تحظى بها الآراء المعبر عنها. من الأهمية بمكان أن تقوم كل جامعة بوضع الإرشادات العامة والإجراءات التي تخاطب وتكفل الحرية الأكاديمية. ويجب أن تتسم العلاقات والمسئوليات ووسائل المحاسبة داخل كيانات المؤسسات (الطلاب، وهيئة التدريس، والإداريين والأمناء والمجلس التنظيمي) بما يضمن تسهيل التنفيذ الكامل لتلك الإرشادات العامة والإجراءات وكذلك بما يضمن احترامها.

ورغم وجود إمكانية تهديد الحرية الأكاديمية من قبل العديد من المصادر من خارج وداخل المجتمع الأكاديمي، إلا أنه ثبت تاريخيا، أن مثل تلك التهديدات تأتي من الدولة التي غالبا ما تتعارض قوتها السياسية ومواقفها التنظيمية مع حاجة الجامعة للاستقلال المؤسسي.

وكذلك فإنه من شأن الممارسات العامة ومؤسسات المجتمع المدني إن يكونوا مصدر تهديد لتأسيس الحرية الأكاديمية. على سبيل المثال، الضغوط والمصالح الناجمة عن المبادرات والاتحادات المالية، أو الهجوم من قبل مجموعات خارجية عن الحرية الأكاديمية –خاصة– وليس على سبيل الحصر، أثناء الأزمات الوطنية من شأنها أن تهدد جديا استقلال الجامعات والحرية الأكاديمية لهيئات تدريسهم وطلابهم.

لذا يجب أن تتحرر الجامعات من الالتزام تجاه المجموعات الخارجية، ونوادي الخريجين، والقادة المحليين والإعلام أو أي عناصر أخرى من عناصر المجتمع المدني الذين من المحتمل أن يسعوا نحو قمع وجهات النظر المعبر عنها في المؤسسات الأكاديمية أو أن يكونوا موضوع وجهات النظر التي يعبر عنها

أعضاء هيئة التدريس والطلبة والمتحدثون العموميون و آخرون ممن يشاركون في الأنشطة الأكاديمية والتعليمية للجامعات.

ومن شأن سلطات الجامعة نفسها، من خلال الخضوع للضغط السياسي أو الإرادة العامة، أن يضعفوا من مناخ الحرية الأكاديمية داخل الجامعة بالتضييق على المعارضة الطلابية أو الآراء غير الزائغة ذات الطابع الأكاديمي المثير للجدل. بالإضافة إلى التهديد الذي تشكله النظم التأديبية في بعض المجالات الأكاديمية على المناخ الجامعي للحوار الحر عن طريق إخضاع الأساتذة أو العلماء للالتزام بحدود معينة في الفكر.

ومن بين أهم الآليات التي تقوم بضمان الالتزام بالمعايير العلمية وحماية الحرية الأكاديمية "أنظمة مراجعة الأقران" *peer-review systems* والتي تحدد كيفية تمويل الأبحاث وكيفية الاضطلاع بها وكيفية نشر نتائجها. إلا أن أنظمة مراجعة الأقران لا يجب في جميع الأحوال أن يسمح لها بالتحول إلى وسائل لفرض الخنوع لتسييد وجهات نظر أو للتعتيم حول الرؤى التي تجنح عن الأفكار الراسخة والمتفق عليها.

الأسس القانونية الدولية للحرية الأكاديمية :

وحقوق الفكر والتعبير عنه(الحرية الأكاديمية) مشمولة بشكل واضح في جميع المُعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، أضف إلى ذلك أن الحرية الأكاديمية واردة بصورة مباشرة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. في المادة (26 / 2) وينص على: (يجب أن تهدف التربية إلى إنماء شخصية الإنسان إنماء كاملاً، وإلى تعزيز احترام الإنسان والحريات الأساسية وتنمية التفاهم والتسامح والصداقة... الخ)

كما أن منظمة " الخدمة الجامعية العالمية " اعتمدت في العام 1988 إعلان (ليما) حول الحريات الأكاديمية واستقلالية مؤسسات التعليم العالي الذي يؤكد في المادة الرابعة وبنفس اللغة تقريباً على أن:(الدولة مُلزمة باحترام وتدعيم حرية جميع الأفراد في المجتمع الأكاديمي في المحلات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية كما نصت عليها معاهدات الأمم المتحدة. ولكل فرد في المجتمع الأكاديمي الحق أن يتمتع بحرية الفكر والوعي والديانة والتعبير والالتقاء والتعاون وأيضا حرية حماية النفس والحركة كيفما شاء).

كما يؤكد الإعلان في المادة الخامسة أنه:(في حالة فصل موظف من جامعة فيجب الاستماع إلى حُجة من مجلس أكاديمي مستقل يتم اختياره لهذه الغاية من المجتمع الأكاديمي). وتؤكد المادة السابعة أيضاً على:(أن الأكاديميين لهم الحق في التدريس بدون أي تدخل وفق الأسس والمعايير والأساليب المقبولة في التعليم). وأخيراً تقول المادة العاشرة:(أن الفهم الدولي يشير إلى أن مؤسسات التعليم العالي يجب أن تسمح للطلاب لأن يُعبروا عن أفكارهم بحرية حول أي قضية وطنية أو دولية).

وإعلان ليما العالمي حول الحريات الأكاديمية واستقلالية مؤسسات التعليم العالي لعام 1988 تم تبنيه من قبل منظمة الخدمة الجامعية العالمية ويُعتبر وثيقة غير حكومية مدعومة من العديد من المنظمات العالمية ولكن ليس من هيئة دولية حكومية. وعلي المجتمع أن يحافظ ضمن محافظته علي الحرية الأكاديمية علي حق حرية القيام بنشاطات قانونية وأن يلتحقوا أو يتعاطفوا مع أي تنظيم أو حزب سياسي مشروع

ومن المعايير الدولية، التي تحض علي الحرية الأكاديمية المُعاهدة الدولية حول الحقوق المدنية والسياسية التي تمنع الدولة من المساس بحقوق الإنسان في

سبيل مصالحها مثل التفاوض مع طرف ثالث حول الأمن والسلام، فمثل هذه المعاهدات يجب أن تُحترم أيضاً.

وقد أورد إعلان الحرية الأكاديمية الصادر في 26 مايو2005 معني الحرية الأكاديمية ومضمونها وأهميتها والمبادئ التي تقوم عليها والتي يجب توافرها حتى يمكننا القول بأن هناك فعلا حرية أكاديمية داخل الجامعات، وأن الباحثين بها يتمتعون بكامل حرياتهم في أجراء الأبحاث العلمية ولا يخضعون في ذلك لضغوط ونفوذ الحكومة وأصحاب النفوذ، وتضمن الإعلان كيفية إرساء الحرية الأكاديمية وبين حقوق كافة أطرافها من أساتذة وطلاب وأكاديميين وجامعات ومسئولياتهم تجاه المجتمع والجامعة ووضعتهم أمامها حتى لا تستغل تلك الحرية في غير موضعها ومكانها الصحيح وتؤتي أكلها

كما تحظي الحرية الأكاديمية بالحماية في العديد من الدساتير والتشريعات الخاصة بالتعليم العالي. في الدول المتقدمة، ففي هولندا فإن أهمية الحرية الأكاديمية بارزة بوضوح في دستور الدولة كما أنها تُعتبر أمراً بديهياً لا جدال فيه، وحرية التعليم منصوص عليها في الدستور الذي يضمن حرية تلقي العلم من خلال التقاليد المتوارثة للحياة التعليمية في الجامعات الهولندية.

كما أن معظم الدول تُقدس الحرية الأكاديمية في دستورها منها رومانيا وسلوفينيا وأسبانيا وتركيا. ويشكل احتجاج المجتمع الأكاديمي على انتهاك الحرية الأكاديمية من داخل أو خارج المؤسسة عنصراً هاماً من عناصر الحرية الأكاديمية، ويجب أن يكون هناك من يتحدث حول أية مُحاولة للتدخل في شؤون الجامعة[18]

أهمية الحرية الأكاديمية:

ترتبط قيمة الحرية الأكاديمية ارتباطا وثيقا بالأغراض والمهام الأساسية للجامعة الحديثة.وقد أدي عصر المعلومات ألي زيادة وأهمية الدور الذي تلعبه الجامعات في تنمية المجتمع. حيث أوجب ظهور معارف الاقتصاد العالمي، وتيار المعلومات والأفكار العالمي الفريد من نوعه، وكذا الأعداد المتزايدة من الديمقراطيات الصغيرة، مراجعة متواصلة لطبيعة وأهمية الحرية الأكاديمية وتأكيدا مستمرا عليهما. وبالفعل، يظل الدفاع عن الحرية الأكاديمية في جميع أنحاء العالم في قلب المعارك السياسية والاقتصادية المستمرة من أجل التأكيد على دور الجامعات واستقلالها.

وتعود الحرية الأكاديمية بفائدة على المجتمع بطريقة مباشرة وغير مباشرة، والطريقة المباشرة هي التي غالبا ما تعود بفائدة فورية تتحقق من خلال المعرفة التطبيقية وتأثيراتها ومنافعها، وتدريب الأساتذة ذوى المهارات، وتعليم قادة ومواطني المستقبل. وأما الطريقة غير المباشرة والتي غالبا ما تتحقق فوائدها على المدى الطويل فمن خلال خلق المعرفة والفهم وحفظهما ونقلهما، دونما اعتبارات للتطبيق الفوري.

لهذا فإن للحرية الأكاديمية قيمة طبيعية وقيمة عملية. والأهم من هذا كله، فإنها ومن خلال تيسيرها للتفكير الحر وتسهيلها لإقامة الحوارات المفتوحة توفر وجودا متواصلا للقيم الفكرية والاجتماعية للجامعة كحرم للجدل الحر والتبادل غير المحدود للأفكار. ومن ثم فإن الحرية الأكاديمية تمكن الجامعات من تربية مواطنين قادرين على التطور والحفاظ على عالم حر ومجتمعات متفتحة.

إرساء الحرية الأكاديمية:

إن المبادئ التي تقوم عليها وتلتزم بها الجامعات والأنشطة الأكاديمية معترف بها على نطاق واسع. وهي محددة معنويا وقانونيا وسياسيا بالقيم التي يمثلها دور العلماء في كافة العلوم الأكاديمية (بما يشمل العلوم الإنسانية والطبيعية والبيولوجية والاجتماعية، والفنون، والهندسة، والقانون والطب، الخ) كأساتذة، وكذلك الجامعات التي يعملون بها دارسين ومعلمين؛ فهم بمثابة مؤسسات اجتماعية هامة منوط بها تمكين ودعم وحماية الأنشطة المهنية للعلماء.

تتطلب أنشطة حفظ المعارف والسعي نحوها ونشرها وخلقها وفهمها مجتمعات تؤمن باحترام استقلال الجامعات والعلماء الذين يبحثون ويدرسون في تلك الجامعات، وكذلك باحترام الطلاب الذين يأتون إليهم بغرض الإعداد لمستقبلهم كمواطنين يحملون المعارف وقادة متمكنين.

إن استقلال الجامعات هو الضامن الأساسي للحرية الأكاديمية وفي أداء العلماء لوجباتهم التعليمية، ولذلك فإن الحرية الأكاديمية تتميز عن الاستقلال كما أنها ليست مجرد امتداد لحرية الفكر والرأي والتجمع والتنظيم المعترف بهم لجميع الأشخاص بموجب المواد 18 و19 و20 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهود الدولية الأخرى.

ممارسة الحرية الأكاديمية:

تنطبق الحرية الأكاديمية على الأنشطة التي يقوم بها أعضاء هيئات التدريس والطلاب و التي ترتبط ارتباطا وثيقا بأغراض الجامعات التعليمية والعلمية والبحثية أو تؤثر فيهم. لذا فإنها لا تنطبق على جميع الأنشطة،

ولا تتسم بانعدام المحاسبية، وألا تصبح الحرية الأكاديمية عقيمة وغير منتجة.

إن "الحرية" في "الحرية الأكاديمية" محددة ومشروطة بما يعد بموضوعية "أكاديمي". وعلى المستوى العملي، ويعني هذا عمليا قدرة أفضل للجامعات على قياس حدود الحرية الأكاديمية ومن ثم وجوب تحملها مسئولية درجة معقولة من الرقابة الذاتية.

وعلى كل الفاعلين الأفراد والهيئات التنظيمية والتجمعات العامة من العاملين في سياق الجامعة استخدام حريتهم ليس فقط من أجل دعم الأغراض والخدمات التعليمية والبحثية للجامعة، بل أيضا للمساهمة على نحو إيجابي في خلق مناخ من الحرية الأكاديمية، للدفاع عن امتيازاتها وتأدية التزاماتها ومن الامتيازات التعليمية الأخرى، للحرية الأكاديمية وجه الحق المعترف به للجامعات والعلماء كأفراد والطلاب، وكذلك وجه المسئوليات التي تقع على عاتقهم.

حق الأساتذة والطلاب:

للحرية الأكاديمية أهمية مركزية لإرساء القيم وتحقيق الأغراض المنوطة بها الجامعات، والتي يجب بدورها حماية حرية الاستفسار والبحث، اللذان دونهما لا يتمكن أعضاء هيئة التدريس ولا الطلبة من الازدهار وتحقيق الأغراض التي من أجل خدمتها أسست الحرية الأكاديمية. وللأساتذة والطلاب أن يكونوا قادرين على الدراسة والتعلم والنقاش والتدريس والبحث والنشر دون تخوفات من العواقب أو الترهيب، وأن يأمنوا من التدخل السياسي، في مناخ من التسامح مع الآراء المخالفة والتعاطي معها. وللأساتذة حرية مناقشة موادهم البحثية داخل قاعات الدرس، وكذلك عند التحدث أو الكتابة خارج

قاعات الدرس، للأستاذ أن يكون حرا من القيود المؤسساتية أو التأديبية.

مسئوليات الأكاديميين:

تحمل الحرية الأكاديمية في طياتها مسئولية- ناجمة عنها بالضرورة- يتحملها الأكاديميين وهى مسئولية مقاومة التأثيرات المشوهة لأبحاثهم ومناهجهم، وتجاوز الشراكة والتحامل والدعم الفكري للنقاش الإيجابي المفتوح داخل قاعات الدرس، والالتزام بأعلى المعايير والمستويات الممكنة للاستفسار والتدريس العلمي. ومن الواجبات الأكاديمية لهيئة التدريس توسيع تعليم الطلاب وتجنب القيام بأية أفعال أو التصريح بأية أقوال من شأنها الحد من حرية الطلاب في الاستفسار والتعبير. ومن ثم الوصول بالقيم الأساسية للجامعة إلى نقطة التوازن.

حقوق الجامعات:

على المؤسسات الأكاديمية مسئولية حماية الأساتذة والطلاب العاملون بها من الضغط غير المقبول، سواء السياسي أو الثقافي أو الاقتصادي أو الأيديولوجي. وعلى الجامعات كذلك أن تكفل وتحفز حرية الاستفسار و النقاش والتعليم والبحث والنشر، وعليهم كذلك حماية جميع أعضاء الطاقم الأكاديمي والطلاب من التأثيرات الداخلية والخارجية التي من شأنها الحد من ممارسة تلك الحرية.

تقسيم الإدارة *Shared Governance*

و هذا المبدأ، على مستوى مؤسسات التعليم العالي، تضمن إعطاء أعضاء هيئة التدريس صوتًا مهمًا في تحديد السياسة، فيما يتعلق بالسياسة التعليمية، و خاصة في تطوير المنهج و توزيع الاختصاصات العلمية. إن الإدارة

الداخلية بالجامعات تتطلب مهنيين، أو أفراد يفهمون كيف يمكن للمؤسسة التعليمية تحقيق واجباتها الأكاديمية.

أما فيما يتعلق بدور الطلاب تقسيم الإدارة، فإنه يمكن أن مثيرًا للجدل. ذلك أن الطلاب وجودهم غير دائم بالمؤسسة، حيث لا تزيد مدة بقائهم عن بضع سنوات، في حين يبقى أعضاء هيئة التدريس والإداريين سنوات أطول بالمؤسسة. غير أن الطلاب يمكن أن يلعبوا دورًا في النواحي التي تؤثر في حياتهم، والتي لديهم القدرة على إبداء آراء صائبة بشأنها، ومن بين هذه النواحي المجالات غير العلمية والتي تشمل الأنشطة اللاصفية، وإدارة الإسكان الطلابي والخدمات الطلابية. وحتى بالنسبة للنواحي الأكاديمية، فهناك دور يلائم الطلاب يتمثل في ما يُقدم من برامج، و تقويم المعلمين، تجهيزات البنية التحتية.

الانتقاء التفضيلي *Meritocratic Selection*

ينجح التعليم العالي فقط إذا كان انتقاء و ترقية أعضاء هيئة التدريس والإداريين والطلاب يتعمد بشكل كبير على الجدارة المحددة. ولا بد أن تُتخذ قرارات الانتقاء بشكل يتسم بالاستقلالية، بواسطة من هم أقرب للقضايا، مع مراجعة من جانب الزملاء واستشارة موسعة تساعد معايير الجدارة المناسبة.

الاستقرار المالي:

يحتاج التعليم العالي استقرارًا ماليًا كافيًا بشكل يسمح بالنمو المنتظم، فعدم اليقين المالي والميزانيات المحدودة، المحسوبية السياسية كلها تعيق الإدارة الجيدة وتجعل التخطيط العقلاني مستحيلاً. إن أهمية التعليم العالي كسلعة عامة يجب أن يسايرها استثمار عام مناسب يعين مؤسساته على القيام بمسئولياتها.

غير أن الممول يمكن أن يدمر الاستقلالية، حيث يحاول كبار الممولين التأثير في أنشطة مؤسسات التعليم العالي. و هذا خطر شديد في البلدان النامية، حيث تميل جهة بعينها كالدولة أو غيرها من الجهات الممولة إلى المساهمة بنصيب كبير نسبيًا من الموارد المتاحة لمؤسسات التعليم العالي.

الحسابية :

يجب أن تكون مؤسسات التعليم العالي مسئولة أمام من يمولها، سواء كانت جهات حكومية أو خاصة. ولا تضمن الحسابية التداخلات غير المتحكم فيها، لكنها تفرض شرط الأفعال التوضيحية الدورية، وكذا مراجعة النجاحات و الفشل بطريقة شفافة. ولا بد أن يتم التفاعل في ظل جو من الحقوق والواجبات المتفق عليها.

معايير الاختبار المنتظم :

إن أولئك المسئولين عن الإدارة يجب أن يقوم من وقت لآخر باختبار والتحقق من معايير الجودة. ولا شك أن هذا يرتبط بالحسابية المؤسسية، ولكن لأهميته كمبدأ من مبادئ الإدارة الجيدة فقد تم اعتباره مستقلاً عن الحسابية. وتحتاج الإدارة الجيدة إلى تعاون وثيق و تطابقا بين المستويات المختلفة للإدارة.[19]

وقد عقدت وزارة التعليم العالي بالقاهرة في الفترة من (13- 14) فبراير2000، المؤتمر القومي للتعليم العالي، وأقر المؤتمر وثيقة بالتوصيات شملت كافة جوانب العملية التعليمية في الجامعات المصرية، تكونت من سبعة بنود رئيسية كل منها يشمل عدة بنود نلخصها في الآتي:

أولا: توصيات المؤتمر في مجال نظام قبول الطلاب ورعايتهم.

1. أن يكون قبول الطلاب للدراسة بمؤسسات التعليم العالي في حدود الأعداد التي تقررها المجالس المعنية في ضوء الإمكانيات المتاحة.
2. أن يراعى في تحديد تلك الأعداد احتياجات سوق العمل المحلى والخارجي التي تكشف عنها دراسات مستمرة للعرض والطلب على التخصصات المختلفة يقوم بها " المركز القومي لمتابعة الخريجين" (المقترح إنشاؤه).
3. تطوير معايير القبول بالجامعات والمعاهد العليا لتشتمل على مجموعة درجات في الشهادة الثانوية العامة أو ما يماثلها ودرجات المواد المؤهلة للقبول في كل كلية أو معهد فضلاً عن اختبارات القدرات التي تحددها لجان مختصة من التربويين والمتخصصين وممثلي قطاعات الإنتاج والخدمات ذات العلاقة. ويكون التوزيع الجغرافي عاملاً مهماً في توزيع الطلاب على مؤسسات التعليم العالي عند توفر شروط القبول بها وذلك لعلاج مشكلة اغتراب الطلبة والطالبات وما يترتب عليها من تضخم أعباء المدن الجامعية.
4. تنمية ودعم الأنشطة الطلابية على الأصعدة الثقافية والرياضية والفنية وتحسين منظومة الحياة الجامعية والرعاية الاجتماعية والصحية للطلاب وذلك لتعميق المواطنة والانتماء القومي وتفعيل دور الاتحادات الطلابية.
5. إقرار وتنفيذ برامج التميز لأصحاب المواهب والمتفوقين من الطلاب ووضع الوسائل المتكاملة لرعايتهم وتأهيلهم لدورهم القيادي المستقبلي.

ثانيا: توصيات المؤتمر في مجال تطوير المناهج الدراسية والمحتوى العلمي للمقررات.

1. تكليف الأقسام العلمية في كل كلية ومعهد بمراجعة المناهج والمقررات الدراسية بصفة منتظمة لتحديثها وتحقيق:

أ- ارتباط المحتوى بمتطلبات المجتمع وأوضاع سوق العمل.

ب- تنمية المهارات والقدرات التطبيقية إلى جانب تنمية الرصيد المعرفي للطالب.

ج- تنمية القيم والمبادئ والأخلاقية والسلوكية.

د- تنمية القدرة على المشاركة في العمل الجماعي.

2. تكليف الكليات والمعاهد بإصدار توصيف للمقررات الدراسية، يحدد المحتوى العلمي لكل منها، وعدد ساعات التدريس ومستوى المقرر أو الفرقة التي تدرسه.
3. تصنيف مقررات الدراسة إلى المجموعات التالية:
   - متطلبات الجامعة أو المعهد.
   - متطلبات الكلية.
   - متطلبات القسم العلمي (التخصص)
   - مقررات اختيارية
4. إلزام عضو هيئة التدريس القائم بتدريس أي مقرر بإتباع المنهج حسب الوصف المعتمد ومتابعة القسم العلمي المختص للتنفيذ.
5. إتاحة الفرصة للطلاب للاختيار بين المقررات الدراسية حسب رغباتهم وقدراتهم، سواء من مقررات نفس القسم العلمي الذي يتخصصون فيه أو أقسام أخرى بذات الكلية أو المعهد أو من كليات ومعاهد أخرى على

obeikandl.com

أن تمثل المقررات الإجبارية ثلثي المقررات وتمثل الإختيارية الثلث الآخر.

6. تفويض مجالس الكليات أو المعاهد بإعداد مقترحات لتعديل وتوصيف المقررات ومحتوياتها العلمية وعدد ساعات التدريس.
7. التوسع في التطبيق التدريجي لنظام الساعات المعتمدة.
8. لتوسع في تطبيق نظام الإرشاد الأكاديمي للطلاب وتوفير التدريب المناسب لأعضاء هيئة التدريس على هذا النظام.

ثالثا: توصيات المؤتمر في مجال تطوير نظم و طرق التدريس والتعليم.

1. قيام الكليات والمعاهد بإعداد آليات وترتيبات تسمح بتدريب طلابها في مواقع العمل بمؤسسات الإنتاج والخدمات ذات الصلة بموضوع دراستهم وأن يشكل هذا التدريب جزءاً مهماً من متطلبات إنجاز المقررات تحتسب عنه درجات في التقييم النهائي للمقرر.
2. الاستعانة في تقديم الدروس العملية والتدريبات التطبيقية بذوي الخبرة والتأهيل العلمي المناسب من الممارسين بقطاعات الإنتاج والخدمات.
3. اعتبار البحوث والتقارير التي يعدها الطلاب ضمن مكونات الاختبار والتقييم للمقررات المختلفة، وتدريب الطلاب على استخدام المكتبات والبحث في قواعد المعلومات

رابعا: توصيات المؤتمر في مجال نظم الاختبارات.

1. إتباع نظم التقييم الحديثة التي تكشف عن قدرات ومواهب الطالب الحقيقية والالتزام بنظم التقييم المستمر خلال الفصل الدراسي.
2. إلغاء نظام المشتركة لإقرار اختبارات السنوات النهائية في الكليات المتماثلة والاستعاضة بإقرار مجموعة من المعايير تلتزم بها الأقسام العلمية عند وضع الاختبارات.

خامسا: توصيات المؤتمر في مجال الكتب والمذكرات وما يماثلها.

1- التزام عضو هيئة التدريس والطالب بالأخذ بنظام قائمة المراجع والكتب والمصادر العلمية المختلفة من خلال إعداد قائمة "القراءات المقترحة" لكل مقرر، دون التقيد بما يسمى (الكتاب الجامعي) و(المذكرة الجامعية).

2- تتصدى الأقسام العلمية لظاهرة تزوير الكتب والمذكرات وتتولى مساءلة من يشاركون في إعدادها وترويجها بين الطلاب، كما تتولى إدارة الكلية أو المعهد منع المكتبات التجارية المصرح لها بالعمل داخل نطاقها من التعامل في تلك المذكرات أو الكتب المزورة، وإلغاء التصاريح الصادرة لها في حالة المخالفة، وتتم الاستعانة بأجهزة الدولة المختصة لمنع الجهات خارج الجامعة من ترويجها.

سادسا: توصيات المؤتمر في مجال اختيار أعضاء هيئة التدريس.

1- تعين الخريجون المتميزون في حدود الأعداد التي تقررها مجالس الأقسام كطلاب بحث.

2- اختيار المتميزين من الحاصلين على درجة الماجستير في وظيفة مدرس مساعد.

3- يكون التعيين في جميع وظائف هيئة التدريس ومعاونيهم عن طريق الإعلان من يستوفى الشروط سواء من ذات الكلية أو المعهد أو من الخارج.

سابعا: توصيات المؤتمر في مجال تنمية وتقييم أداء أعضاء هيئة التدريس.

1- إنشاء " المركز القومي لتكوين وتنمية وتطوير شئون أعضاء هيئة التدريس" ليباشر الوظائف التالية:

- تطويرا نظم اختيار وإعداد أعضاء هيئة التدريس.
- تطوير نظام ترقية أعضاء هيئة التدريس بحيث لا يقتصر على البحوث

العلمية التي تجيزها لجان الفحص فقط، بل يشمل أيضاً الأداء التعليمي والجوانب السلوكية والإسهام في الأنشطة الطلابية وخدمات وتنمية البيئة.

- تطوير نظام متكامل لتقييم أداء أعضاء هيئة التدريس يشمل نشاط التدريس، والبحث العلمي، والأنشطة العلمية والاجتماعية والثقافية على أن يشمل النظام التقييم الذاتي في صورة تقرير يعده عضو هيئة التدريس عن إنجازاته وتقييم القسم العلمي وتقييم الطلاب.
- التزام أعضاء هيئة التدريس بساعات مكتبية يتواجدون خلالها لتقديم الإرشاد والمعونة للطلاب، وللمشاركة في الأنشطة الجامعية المختلفة.
- تنظيم الدورات التأهيلية في أصول التربية وتقنيات التعليم لأعضاء هيئة التدريس الجدد.
- تنظيم دورات التدريب والتنمية المستمرة في مجالات التخصص المختلفة لأعضاء هيئة التدريس.
- إتاحة الفرصة لأعداد متزايدة من أعضاء هيئة التدريس للتعرف على المتغيرات التي حدثت في برامج التعليم الجامعي في أقسام مماثلة لأقسامهم في بعض جامعات العالم.
- تنظيم دورات مكثفة لطلاب البحث والمدرسين المساعدين لمساعدتهم في التعرف الشامل على التطورات العلمية في مجالات تخصصهم، فضلاً عن تدريبهم على مناهج البحث العلمي وتقنياته للمساعدة في إنهاء بحوثهم للماجستير أو الدكتوراه.
- تنظيم دورات تدريبية تنشيطية لأعضاء هيئة التدريس في فترات

زمنية مناسبة، لمساعدتهم في متابعة التطورات العلمية العالمية في مجالات تخصصهم.

2- إنشاء مرتبة " الأستاذ المتميز" يرقى إليها الأساتذة ذوو الإنتاج العلمي المميز بعد حصولهم على درجة أستاذ.

3- وضع ميثاق شرف يحكم أداء أعضاء هيئة التدريس بمنظومة التعليم العالي، ويحدد مسئوليات وواجبات عضو هيئة التدريس، والمنهج السلوكي الذي يمثل من خلاله القدوة الطيبة لطلابه، والتصدي بحزم لبعض الظواهر السلبية التي تشوب العملية التعليمية ومنها ظاهرة الدروس الخصوصية.

4- تفرغ عضو هيئة التدريس هو جوهر العملية التعليمية مما يستلزم وضع ضوابط حاكمة لحسن أداء مهامه التعليمية والبحثية، وتحسين هيكل الرواتب والمكافآت بما يضمن حياة كريمة لعضو هيئة التدريس، تمكنه عملياً من أداء رسالته بالإضافة إلى تطوير نظام التأمين الصحي لأعضاء هيئة التدريس وعائلاتهم.

ونحن نأمل أن تسهم المبادئ المذكورة في تلك الوثيقة في إيضاح طبيعة الحرية الأكاديمية، وأن تكرر التأكيد على قيمتها، وتقوي من ممارستها وأن تسهم في مقاومة التهديدات التي تواجهها الحرية الأكاديمية للعلماء والجامعات في جميع أنحاء العالم، وتعد هذه الوثيقة بحق أجنده إصلاح للجامعات خرجت من عباءة الوزارة المختصة بالتعليم العالي في مصر التي تعتبر قدوة للجامعات العربية في الوطن العربي، ونتمنى أن تأخذ هذه الوثيقة طريقها للتنفيذ.